T.C.

FIRAT ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANA BİLİM DALI

EL-İSTİŞHÂD Bİ'L-HADÎSİ'N-NEBEVÎ 'INDE İBN MÂLİK FÎ KİTÂBİHİ ŞERHI'T-TESHÎL İLÂ NİHAYETİ BÂBİ'L-iSTİSNÂ

YÜKSEK LİSANS TEZİ

DANIŞMAN
Yrd. Doç. Dr. Muzaffer ÖZLİ

HAZIRLAYAN
Eassa M. ABRAHEM

ELAZIĞ-2016

T.C.
FIRAT ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİANA BİLİM DALI
ARAP DİLİ VE BELAĞATI BİLİM DALI

EL-İSTİŞHÂD Bİ'L-HADÎSİ'N-NEBEVÎ 'INDE İBN MÂLİK FÎ KİTÂBİHİ ŞERHI'T-TESHÎL İLÂ NİHAYETİ BÂBİ'L-iSTİSNÂ

YÜKSEK LİSANS TEZİ

DANIŞMAN **HAZIRLAYAN**
Yrd. Doç Dr. Muzaffer ÖZLİ **Eassa M. ABRAHEM**

Jürimiz‹ …./0 /2016 tarihinde yapılan tez savunma sınavı sonunda bu yüksek lisans tezini oy birliği/oy çokluğu ile başarılı bulmuştur.

Jüri Üyeleri:

1.

2.

3.

Fırat Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yönetim Kurulunun …….. tarih ve …….sayılı kararıyla bu tezin kabulü onaylanmıştır.

Prof. Dr. Ömer Osman UMAR
Sosyal Bilimler Enstitüsü Müdürü

الملخص

اطروحة الماجيستر

الاستشهاد بالحديث النبوي عند بن مالك في كتابه "شرح التسهيل" حتى نهاية باب 'الاستثناء'

عيسى محمد إبراهيم

جامعة الفرات

معهد العلوم الاجتماعية

قسم العلوم الاسلامية

اللغة العربية وآدابها

يهدف البحث إلى دراسة الأحاديث النبوية الشريفة عند ابن مالك في كتابه "شرح التسهيل"، والتّعرف على مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي قديماً وحديثاً، والمعايير التي وضعوها لصّحة الاستشهاد بالحديث في بناء القاعدة النحوية.

وجاءت الدراسة في مقدمة، وفصلين، وخاتمة.

أمّا المقدمة: فكانت ترجمة لابن مالك، ودراسة للأصول النحوية عنده.

وأما الفصل الأول: فكان عن الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو، ومواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث والذين انقسموا إلى ثلاث فرق:

فريق منع الاحتجاج به ممثّلاً بابن الضائع، وأبي حيّان، وفريق جوَّز الاستشهاد به ممثلاً بابن خروف، والسهيلي، وابن مالك، وفريق وقف موقفاً وسطاً ممثلاً بالشاطبي والسيوطي.

أما الفصل الثاني: فجاء في دراسة الأحاديث النبوية التي جاءت في كتاب "شرح التسهيل" لابن مالك، وذلك إلى نهاية باب الاستثناء.

وأما الخلاصة: فجاء فيها أهم ما توصل إليه الباحث، وما استخلصه من نتائج من خلال الموضوعات التي وقف عليها في الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستشهاد، النحو، الحديث النبوي، ابن مالك.

ABSTRACT

Master's Thesis

The Proof with Prophecy According to Ibn Malik in His Book "Şerhi't-Teshil" Till The End of Section of 'Exeption'

Eassa M. ABRAHEM

Firat University
Social Sciences Institute
Basic Islamic Science Department
Elazig-2016; Page: VII+140

The research aims to study the hadith of Ibn Malik in his book "sharh al tasheel" (explaining simplification)، and get to know the positions of the grammarians argumentation of the prophetic hadith both ancient and modern، and the standards they have set for truthfulness of citing al hadith in the base of grammatical construction.

The study has an introduction، two chapters، and a conclusion. .

The first chapter is about argumentation of the prophetic hadith in grammar and the positions of the grammarian's argumentation of the prophetic hadith who split into three groups: The first group who opposed argumentation of the prophetic hadith like Ibn Al-Daeaa and Abee Hayyan. The second group who permitted argumentation of the prophetic hadith like ibn Khrof، Al Souhili and Ibn Malik. The third group who stood in the middle of both groups like Al Shatabi and Al Sauti.

The second chapter is about the study of hadith، which came in the book of "Sharh Al Tasheel" (explaining simplification) written by Ibn Malik، to the end of the exception section.

The end is about the key findings of the researcher، the results that he got it from the issues he had studied in his research.

Key Words: Istishad، grammar، hadith nabawi، Ibn Malik.

ÖZET

Yüksek Lisans Tezi

El-Istişhâd Bi'l-Hadîsi'n-Nebevî 'ında Ibn Mâlik Fî Kitâbihi Şerhi't-Teshîl Ilâ Nihayeti Bâbi'l-Istisnâ

Eassa M. ABRAHEM

Firat Üniversitesi
Sosyal Bilimler Enstitüsü
Temel Islam Bilimleri Anabilim Dalı
Elazığ-2016; Sayfa: VII+140

Bu araştırma İbn Mâlik'in *Şerhu't-Teshîl* isimli kitabındaki Hadis ile ilgili çalışmaları‹ nahivcilerin Nebevi hadisi geçmişten günümüze delil olarak kullanmalarını ve nahvî kaidelerin inşasında Hadis ile ihticâcın sahih olabilmesi için koydukları kuralları ele almayı hedeflemektedir.

Bu çalışma bir giriş‹ iki bölüm ve bir sonuçtan olmak üzere toplam dört bölümden oluşmaktadır.

Giriş bölümünde İbn Mâlik'in hayatı ve onun nezdindeki nahiv metodolojisi ele alınmaktadır.

Birinci bölümde nahiv ilminde Hadisin delil olarak kullanılmasını‹ nahivcilerin Hadis ile ihticâc konusundaki tutumları ve bu konuda üç gruba ayrılan alimler ele alınmaktadır. İlk grup‹ hadis ile ihticâcı kabul etmeyen‹ İbn Dâî ve Ebû Hayyân ile temsil edilen gruptur. İkinci grup‹ hadis ile delil getirmeyi kabul eden‹ es-Süheylî‹ İbn Mâlik ve İbn Harûf ile temsil edilen gruptur. Son grup ise bu konuda orta yolu tutan‹ Şatibî ve Suyutî ile temsil edilen gruptur.

İkinci bölüm ise İbn Mâlik'in *Şerhu't-Teshîl* adlı eserinin *Bâbu'l-istisnâ* kısmının sonuna kadar geçen hadislerin araştırılması hakkındadır.

Sonuç bölümü ise araştırmacının ulaştığı önemli sonuçları ve araştırma esnasında vakıf olduğu hususlardaki neticeleri içermektedir.

Anahtar Kelimeler: İstişhâd‹ Nahiv‹ Hadis-i Nebevî‹ İbn Mâlik

فهرس المحتويات

الملخص II
ABSTRACT IV
ÖZET V
فهرس المحتويات VI
مقدمة 1
تمهيد 9
حياة ابن مالك 9
مولده 10
أخلاقه 11
شيوخه 12
تلاميذه 13
مصنفات ابن مالك 15
كلام العرب 22

الفصل الأول

1. الحديث النبوي 28
1.1. موقف القدامى من الاستشهاد بالحديث: 31
. موقف المتاخرين من الاستشهاد بالحديث: 34
3.1. مذهب من وقف في الوسط بين المنع والإيجاز: 43
4.1. آراء بعض المحدثين في الاحتجاج بالحديث: 48

الفصل الثاني

2- الأحاديث الواردة في كتاب (شرح التسهيل إلى نهاية باب الاستثناء) 51

2.1-المبحث الاول 52

الأحاديث الواردة في باب شرح الكلمة والكلام..... 52

2.2- المبحث الثاني 57

الأحاديث الواردة في الاعراب..... 57

2.3-المبحث الثالث..... 70

الأحاديث الواردة في المعارف 70

2.4-المبحث الرابع..... 79

الأحاديث الواردة في باب المرفوعات..... 79

2.5-المبحث الخامس 101

الأحاديث الواردة في باب المنصوبات..... 101

الخاتمة 124

المصادر..... 127

EKLER..... 139

Ek 1. Orjinallik Raporu..... 139

السيرة الذاتية..... 140

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، الذي أُنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين.

وبعد:

فقد عني دارسو اللغة العربية بدراسة الشواهد النحوية التي بُنيت على نصوصها قواعد النحو والصرف، وكان الاهتمام منصبّا على دراسة الشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية والشواهد النثرية، بينما قلّ الاستشهاد بالحديث النبويّ، مع أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - كان أفصح العرب لساناً، وأوضحهم بياناً، وأعذبهم نطقاً، وسبب ذلك يعود إلى أن النحاة الأوائل قليلا ما كانوا يستشهدون بالأحاديث، فجاءت الأحاديث عندهم قليلة جدا مقارنة بشواهد القرآن، والشواهد الشعرية.

ولعلّ من فتح باب الاحتجاج بالحديث على مصراعيه، هو ابن مالك، فقد أكثر من الاستشهاد به حتى ضاق به أبو حيان في شرحه للتسهيل، فقال:(والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر)، وعلى إثر ذلك وقع التقسيم للنحاة بين مانع ومجيز ومتوسط في الاستشهاد بالحديث النبوي، وحجّتهم في ذلك جواز الرواية بالمعنى، ووقوع اللحن في رواية الحديث كون من الرواة من هم من غير العرب، إذ لو صحت الرواية

عن النبي – صلى الله عليه وسلم – لجاز الاحتجاج بها دون خلاف، وهو ما سيرد ذكره في الفصل الأول من هذه الرسالة.

وقد اخترت هذه الرسالة لدراسة الأحاديث عند ابن مالك في كتابه" شرح التسهيل " أنموذجا؛ لأنه- وبنظر الكثيرين- أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث وإن سبقه في ذلك ابن خروف والسهيلي.

وقد اقتضت خطة الرسالة أن ينقسم هذا البحث إلى تمهيد وفصلين تسبقهما المقدمة.

امّا التمهيد فكان ترجمة لابن مالك عبر مبحثين:

تناولت في الأول حياته ومولده ونشأته وأخلاقه وعصره وشيوخه وتلاميذه ووفاته ومؤلفاته.

وفي الثاني تطرّقت إلى أصول النحو لدى ابن مالك.

وامّا الفصل الأول: فخصّصته للحديث عن الحديث النبوي في النحو، وفيه مباحث:

أمّا الأول: فتناولت فيه تعريف الحديث لغة واصطلاحاً، ومكانة الحديث واهتمام العلماء به، ثم عرضت لموقف القدامى من الاستشهاد بالحديث.

وأما الثاني: تناولت مواقف المتأخرين من الاستشهاد بالحديث، والتي تأرجحت بين مانع ومجيز وواقف في الوسط، وعالجت فيها حجج المانعين والرّد عليها، وبعدها تعرضت لآراء بعض المحدثين في الاحتجاج بالحديث.

وامّا الفصل الثاني: فخصّصته لدراسة الأحاديث الواردة في كتاب شرح التسهيل وذلك حتى نهاية باب الاستثناء، وتناولت فيه الأحاديث الواردة عن الرسول (ص) فقط دون التعرّض للآثار الواردة عن الصحابة رضوان الله عليهم، وانقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث تناولت في:

المبحث الأول: الشواهد الواردة في شرح الكلمة والكلام.

وفي المبحث الثاني: الشواهد الواردة في الإعراب، وفي المبحث الثالث: الشواهد الواردة في المعارف.

وفي المبحث الرابع: الشواهد الواردة في باب المرفوعات.

وفي المبحث الخامس: الشواهد الواردة في باب المنصوبات.

ثمّ انتهى بي المطاف إلى الخاتمة التي تناولت فيها ما توصلت إليه من نتائج في هذا البحث، ومن ثمّ ثبت المصادر والمراجع.

وسبب اختياري للبحث:

- النقاش الذي دار بين العلماء قديماً وحديثاً حول الاستشهاد بالحديث النبوي.

- المكانة التي يتمتع بها ابن مالك بين علماء العربية، وكونه رائد الاستشهاد بالحديث النبوي.

- الأهمية الكبيرة التي حظي بها كتابه "شرح التسهيل" عند علماء النحو قديماً وحديثاً.

- الاطلاع على الأحاديث الواردة في كتابه شرح التسهيل.

وتأتي أهمية البحث:

- رصد جميع الاحاديث التي استشهد بها ابن مالك في كتابه "شرح التسهيل" حتى نهاية باب الاستثناء.

- بيان موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في النحو

- عرض حجج المانعين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو، وبيان ردود وحجج المجوزين للاستشهاد به.

- ابراز أهمية الاستشهاد بالحديث النبوي.

- التعريف بابن مالك، وبأصول النحو الثلاث لديه: السماع والقياس والاجماع.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

من اهم الصعوبات التي واجهتني ووقفت عائقاً أمامي في كتابة هذا البحث تعذّر الحصول على المصادر اللازمة في المكاتب التركيّة؛ مما اضطرني لمراسلة بعض الأقطار العربية التي يتواجد فيها بعض الأصدقاء، وقد وُفقت في الحصول على بعضها، فجزاهم الله عنّا كلّ خير.

من أهم الدراسات السابقة:

سأعرض في إيجاز لأهم الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

- (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) لعبد القادر بن عمر البغدادي. وجاء ذكر الموضوع في مطلع كتابه عند الحديث عن شواهد

اللغة والنحو والصرف وذكر جواز الاستشهاد بالحديث الشريف عن ابن مالك، ونقل منع الاجتماع به عند ابن الضائع وأبي حيان.

- (فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح) لابن الطيب الفاسي، وعرض ابن الطيب لهذه المسألة في حاشيته على الاقتراح، وبين أسباب المانعين للاحتجاج بالحديث، ورد عليها، وأجاز الاحتجاج به ودافع عن ابن مالك وناصره في ذلك، وذكر أمثلة لبعض الأحاديث المستشهد بها في المسائل النحوية

- (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) خديجة الحديثي، تعرضت خديجة الحديثي للاحتجاج بالحديث الشريف، وبحثت المسألة بشيء من التفصيل أكثر، وقسّمت النحاة إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: مانعو الاحتجاج بالحديث مطلقا كأبي حيان وابن الضائع.

الثاني: مجيزو الاحتجاج بالحديث مطلقا كابن مالك وابن هشام والرضي.

الثالث: مذهب المتوسطين كالشاطبي.

- (النحاة والحديث النبوي)، حسن موسى الشاعر، قسم الموضوع إلى ثلاثة فصول: الأول:- في أصول النحو، أما الفصل الثاني: الحديث

مصـــدر مـــن مصـــادر النحو،تحـــدث فيـــه عـــن موقـــف النحـــاة مـــن الاحتجـــاج بالحديث، الفصل الثالث: الحديث في كتب اللغة والنحو.

– (دراســـات في العربيـــة وتاريخهـــا لمحمـــد الخضـــر حســـين)، وهـــي مجموعـــة مـــن الأبحـــاث والدراســـات، ومـــن بينهـــا مســـألة الاحتجـــاج بالحـــديث، وذكـــر الخـــلاف في المســـألة وأوجـــه المنـــع للاحتجـــاج بالحـــديث، ثم ذكـــر حجـــج المجـــوزين للاحتجـــاج بالحـــديث، وخلـــص إلى جـــواز الاحتجـــاج بالحـــديث ولكـــن بشـــروط وضوابط ذكرها.

– (قـــرارات المجمـــع اللغـــوي بالقـــاهرة)، ذكـــر المســـألة وبحثهـــا، ورجـــح الاحتجاج بالحديث وتبنى كثيراً مما جاء به (محمد خضر حسين).

– (في أصـــول النحـــو) ســـعيد الأفغـــاني، عقـــد فصـــلاً تحـــدث فيـــه عـــن الاحتجـــاج في اللغـــة العربيـــة، تحـــدث فيـــه عـــن الاحتجـــاج بالحـــديث وذكـــر الخلاف الذي وقع في الاحتجاج بالحديث بين المانعين والمجيزين.

– (الســـير الحثيـــث إلى الاستشـــهاد بالحـــديث في النحـــو العـــربي) محمود فجال وهو قسمان:

الأول: لدحض شبهات مانعي الاحتجاج بالحديث لقواعد النحو.

والقسم الثاني: من الكتاب دراسة نحوية للأحاديث الواردة في شرح الكافية.

- (الحديث النبوي في النحو العربي) لمحمود فجال، وجاء على نحو ما جاء به في كتابه السابق السير الحثيث، إلا أن الفصل الثاني جاءت دراسة نحوية للأحاديث النبوية الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك.

تمهيد

يعدّ ابن مالك النحوي واحداً من أجل أئمة اللغة العربية، وعلومها وآدابها، وأوحد عصره في علم النحو والصرف واللغة وأشعار العرب، وسوف نلقي من خلال هذه الترجمة لابن مالك الضوء على سيرته، وآثاره، معتمدين في ذلك على معظم مصادر ترجمته التي وردت في كثير من كتب التاريخ والسير والطبقات.

حياة ابن مالك

هو محمد بن عبدالله بن مالك أبو عبدالله جمالدين الطائي الجياني، نزيل دمشق، هكذا ورد اسمه عند الأسنوي[1]، وقد اختلف العلماء في نسبه، فأورد بعضهم ذكر عبدالله في نسبه مرتين، وممن ذكر هذا الذهبي[2]، والكتبي[3]، والفيروز أبادي[4]، وابن تغري بردي[5]، والمقري[6]، والسيوطي[7]، وابن الجزري[8]، واقتصر آخرون على ذكر عبدالله في نسبه مرة واحدة مثل الأسنوي[9]، وابن كثير[10]، وعبدالباقي اليماني[11]، ومنهم من خالف هاتين

---

[1] طبقات الشافعية للأسنوي، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية بيروت، 2001م، ج 2، ص 250.

[2] العبر في خبر من غبر للذهبي، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م، ط1، ج 4، ص 407.

[3] فوات الوفيات، للكتبي، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د، ت، ط)، ج 3، ص 407.

[4] البلغة في تاريخ أئمة اللغة للأبادي، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1972م، ص 229.

[5] الدليل الشافي على المنهل الصافي،تحقيق فهيم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ت. ط)، ج 2، ص 642.

[6] نفح الطيب من غصن أندلس الرطيب، تحقبق احسان عباس، دار صادر بيروت، 1968، ج 2، ص 222.

[7] تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، تحقبق حسن الملخ وسهى نيحة، عالم الكتب الحديث، إربد، 2005م، ج 6، ص 752.

[8] غاية النهاية في طبقات القراء،لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980، ج 2، ص 180.

[9] طبقات الشافعية،ج 2، ص 250.

الصورتين فأورد نسبته بتكرار محمد مرتين فورد أنه جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن مالك واعتمد هذه الصيغة بروكلمان[12]، وأثبتها محمد كامل بركات في تحقيقه للتسهبل[13].

وأيّاً كان الخلاف في النسبة، فإن ابن مالك مشهور بجده باتفاق جميع من كتب عنه، وهو نفسه من ذكر ذلك في صدر ألفيته:[14]

قال محمد هو ابن مالك أحمدُ ربّي اللهَ خيرَ مالكِ

يقال لابن مالك الطائي نسبة إلى قبيلة طي العربية، وهي قبيلة من كهلان من القحطانية، وكانت منازلهم في اليمن، فخرجوا منه وافترقوا في أول الإسلام في الفتوحات، وكانوا أصحاب رياسة في العرب[15].

مولده

ولد ابن مالك في جيّان، بفتح الجيم وتشديد الياء، وهي إحدى مدن الأندلس[16]، وكانت ولادته سنة (600هـ)على أكثر الروايات[17]، وقد

---

[10] البداية والنهايةلابن كثير، تحقيق أحمد أبو ملحم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985، مج 7، ج 13، ص 283.

[11] اشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، تحقبق عبدالمجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط 1، ص 320.

[12] تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، نقله إلى العربية رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، 1974، ط 2، ج 5، ص 276.

[13] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1976م، ص 1.

[14] ألفية ابن مالك، مؤسسة الكتب الثقافية، ط 3، 2005م.

[15] نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق إبراهيم الأبياري، الشركة العربية للطباعة والنشر، (د, ت، ط)، ص 326.

[16] معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر بيروت للطباعة، 1975ج 2،ص 195.

[17]ا لبداية والنهاية،لابن كثير، ج 13، ص 283، نفح الطيب، ج 2، ص 222، شذرات الذهب، الناشر مكتبة القدسي، القاهرة، 1350هـ، ج 0، ص 239، الأعلام للزركلي، بيروت، ط 3، 1389هـ، 1969م، ج 7، ص 111، طبقات الشافعية، للسبكي، تحقيق

نشأ في جيان، في الأندلس، وبها حفظ القرآن، وتعلم القراءات القرآنية، والنحو، ثم غادر الأندلس؛ نتيجة الفتن والاضطرابات التي حدثت في تلك الفترة، متجهاً إلى الشرق، يقول ابن طولون: (أنه رحل إلى الحجاز، وتردد في البلاد الشامية، فسكن بحلب وحماة، ثم انتهى أخيراً إلى دمشق)[18].

أخلاقه

تجسدت في ابن مالك أخلاق العلماء، وأجمع من ترجم له على عظمة خلقه، وشدة تواضعه[19]، وقيل عنه: (كان سخياً حسن الخلق، وأديباً ديّناً)[20]، كما عرف عن ابن مالك أنه كان كثير التعبد، والصلاح، يكثر من النوافل[21]، وكان شديد الطلب للعلم، شديد الحرص على الوقت، كثير المطالعة، كثير المراجعة[22].

محمود الطناحي، وعبدالفتاح الحلو، مطبعة عيسى بابي الحلبي، القاهرة، ج 8، ص 67، إشارة التعيين في تراجم النحويين واللغويين، ص 320, الوافي بالوفيات, للصفدي, تحقيق أحمد الأرؤوط, تركي الفيصل, دار إحياء التراث العربي, بيروت, ط 1, 2000م, ج 3, ص 286

[18] لقلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية, لابن طولون, تحقيق محمد أحمد دهمان, مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق, ط 2, ص 534.

[19] إشارة التعيين، ص320، فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالمجيد، مطبعةالسعادة، القاهرة، 1951،ج 2، ص 453، طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة، تحقيق محسن غياض, الدار العربية للموسوعات, ط 1, 2008م, ص 93 ، روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الخوانساري، طبعة مصورة، ايران، 1367هـ، ص 710.

[20] تتمة المختصر في أخبار البشر, لابن الوردي, تحقيق أحمد رفعت البدراوي, ط1, دار المعرفة, بيروت, 1970م, ج 3, ص 318.

[21] طبقات النحاة واللغويين, لابن قاضي شهبة, ص 94, فوات الوفيات, مج 3, ص 408 طبقات الشافعية، ص 823.

[22] نفح الطيب, ص 223.

شيوخه[23]

شيوخه في الأندلس

من شيوخه في الأندلس: ثابت بن خيار (ت628هـ)[24]، أبو علي الشلوبين(ت645هـ)[25].

شيوخه في دمشق

من شيوخه في دمشق: السخاوي (ت 643هـ)[26]، الحسن بن الصباح (ت632هـ)[27]، أبو الفضل بن أبي الصقر (ت635هـ)[28]، ابن أبي الفضل المرسي (ت655هـ)[29]، ابن الحاجب (ت646هـ)[30]، ابن يعيش (ت643هـ)[31]، ابن عمرون (ت649هـ)[32]، ابن الخباز (ت637هـ)[33].

---

[23] العبرفي خبر من غبر, للذهبي, تحقيق أبو هاجر محمد السعيد, دار الكتب العلمية, بيروت, 1985م,ج 3, ص 326, الوافي بالوفيات, ج 3, ص 286, إشارة التعيين, ص 320, نفح الطيب, ص 223, روضات الجنان, ص 710, طبقات النحاة واللغويين, ص 93, طبقات الشافعية الكبرى, للسبكي, ج 8, ص 67, مرآة الجنان, ح 4, ص 173.

[24] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, للسيوطي, تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم, ط 1, مطبعة عيسى البابي, مصر, 1384هـ, ج 1, ص482.

[25] بغية الوعاة, ج 2, ص 224.

[26] بغية الوعاة, ج 2, ص 192.

[27] شذرات الذهب في أخبار من ذهب, لابن العماد, تحقيق محمود الأرناؤوط, دار ابن كثير, دمشق, ط 1, 1991م, ج 7, ص 260.

[28] نفح الطيب, ج 2, ص 421.

[29] شذرات الذهب, ج 5, ص 269.

[30] بغية الوعاة, ج 2, ص 134.

[31] بغية الوعاة, ج 2, ص 351.

[32] بغية الوعاة, ج 1, ص 231.

[33] بغية الوعاة, ج 1, ص 304.

تلاميذه

اشتغل ابن مالك بالتدريس في حلب وحماة ودمشق، وتتلمذ عليه خلق كثيرون، يقول عمادالدين بن كثير[34]: " وأقام بدمشق مدّة شيخاً بالتربة العادلية، وبجامع دمشق، وانتفع به الطلبة وأكابر الفضلاء".

ومن الذين تتلمذوا على يديه ممن ذكرهم المقري[35]: ولده بدرالدين محمد(ت686هـ)[36]، وشمس الدين بن جعوان(ت682هـ)[37]، وشمس الدين بن أبي الفتح(ت715هـ)[38]، وابن العطار(ت724هـ)[39]، وزين الدين أبو بكر المزي(ت726هـ)، والشيخ أبو الحسن اليونيني(ت701هـ)،[40] وأبو عبدالله الصيرفي(ت722هـ)[41]، وقاضي القضاة بدرالدين جماعة(ت733هـ)[42]، وشهاب الدين محمود(ت725هـ)[43]، وشهاب الدين بن غانم(ت737هـ)[44]، وبهاءالدين بن نحاس(ت698هـ)[45]، وذكر ابن حجر من تلاميذ ابن مالك:

---

[34] طبقات الشافعية, لعمادالدين بن كثير, تحقيق عبدالحفيظ منصور, دار المدار الإسلامي, ط 1, 2004م, ج 1, ص 823.

[35] نفح الطيب, ص 225 ـ 227.

[36] الوافي بالوفيات, ج 1, ص 204.

[37] بغية الوعاة, ج 1, ص 224.

[38] بغية الوعاة, ج 1, ص 207.

[39] شذرات الذهب, ج 8, ص 114.

[40] شذرات الذهب, ج 6, ص 3.

[41] شذرات الذهب, ج 8, ص 106.

[42] شذرات الذهب, ج 6, ص 105.

[43] شذرات الذهب, ج 6, ص 69.

[44] بغية الوعاة, ج 1, ص 474.

[45] بغية الوعاة, ج 1, ص 474.

شافع بن علي بن عباس المعروف بسبط ابن عبدالظاهر(ت730هـ)[46]، وأضاف الحضرمي الإمام النووي(ت676هـ)[47]، وقد ورد أنّ ابن مالك قال مفتخراً:[48] (إنه أعلم الناس بالعربية والحديث، ويكفيه شرفاً أنّ من تلاميذه الشيخ النووي)، وهناك تلاميذ غيرهم كثير ولا مجال لحصرهم جميعاً.

وفاته: توفي ابن مالك سنة (672هـ) بدمشق بلا خلاف عند جميع من ترجم له، وصُلّي عليه بالجامع الأموي، ودفن في سفح جبل قاسيون، بتربة القاضي عزالدين ابن الصائغ[49]. وقد رثاه شرف الدين الحصني بقصيدة نذكر منها:[50]

يا شتات الأسماء والأفعال بعد موت ابن مالك المِفضالِ

وانحراف الحروف من بعد ضبط منه في الانفصال والاتصال

مصدراً كان للعلوم بإذن الله من غير شُبهة ومحال

---

[46] الدرر الكامنة في أعلام المئة الثامنة, مكتبة الموسوعة الشعرية, اصدار المجمع الثقافي, 1997م, ص 1367.

[47] شذرات الذهب, ج 5, ص 354.

[48] نفح الطيب, ج 2, ص 229.

[49] فوات الوفيات,ج 3, ص 408, بغية الوعاة, ج 1, ص 134, الوافي بالوفيات, ج 3, ص 363, نفح الطيب, ج 2, ص 227, البداية والنهاية, ج 13, ص 267

[50] بغية الوعاة , ج 1, ص 135.

مصنفات ابن مالك

تــرك ابــن مالــك مؤلفــات متنوعــة في النحــو والصــرف واللغــة والقــراءات والعروض، وهذه بعضها[51]:

1- الكافية الشافية وهي في الصرف والنحو.

2- الألفيــة، وهــي منظومــة في نحــو ألــف بيــت، ، طبعــت مــع جملــة مــن شروحها، كشرح ابن عقيل والأشموني وغيرهم.

3- تســهيل الفوائــد وتكميــل المقاصــد، مختصــر مــن كتابــه الضــائع" كتــاب الفوائد في النحو والصرف".

4- عمدة الحافظ وعدة اللافظ، في مبادئ النحو.

5- شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح.

آثاره اللغوية:

1- لامية الأفعال أو المفتاح في أبنية الأفعال.

---

[51] تاريخ الأدب العربي, لبروكلمان, نقله عبدالحليم النجار, رمضان عبدالتواب, دار المعارف, 1977م, ج 5, ص 276.297.
مقدمة تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, وزارة الثقافة, الجمهورية العربية المتحدة, دار الكاتب العربي, 1976م, ص 18.
بغية الوعاة, ج 1, ص 133. نفح الطيب, ج 2, ص 223.طبقات النحاة واللغويين, لابن شهبة, ص 93. شذرات الذهب, ج 7, ص 591.

2- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.

3- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل للزمخشري.

آثار ابن مالك في علم الصرف:

1ـ إيجاز التعريف في علم التصريف.

2- لامية الأفعال: قصيدة في أكثر من مائة بيت.

3- كتاب في الأبدال: ذكره ناظم مؤلفات ابن مالك باسم (الوفاق).

آثار ابن مالك في القراءات:

1- المالكية في القراءات السبع وهي قصيدة رتبت على سور القرآن الكريم مع ذكر الذين وردت عنهم القراءات، وأبياتها ثمانمائة بيت.

2- حوز المعاني في اختصار حرز الأماني: قصيدة لامية في القراءات.

أصول النحو عند ابن مالك

يقول ابن جني في الخصائص[52]: " أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس" وسنحاول بشيء من الإيجاز التطرق لهذه الأصول الثلاثة في النحوعند ابن مالك.

السماع:

السماع لغة: ما سمعت به فشاع وتُكلِّم به، وكل ما التذته الأذن من صوت حسن سماع[53].

واصطلاحاً: اتفق العلماء على انّ السماع دليل من ادلة النحو، والمقصود به ما نقله العلماء من نصوص لغوية وفي مقدمة هذه النصوص القرآن الكريم ثم الحديث الشريف وكلام العرب، يقول السيوطي محدداً معنى السماع[54]: "وأعني به ماثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه(ص)، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كل منها من الثبوت".

---

[52] الخصائص, لابن جني. تحقيق الأستاذ محمد علي النجار, داربالكتب المصرية, القاهرة, المكتبة العلميّة, ج 1, ص 189.

[53] لسان العرب, لابن منظور, طبعة جديدة محققة, دار صادر, بيروت, ج 7, ص 257.

[54] الاقتراح في أصول النحو, للسيوطي, تحقيق عبدالحكيم عطية, دار البيروني, ط 2, 2006م, ص 39.

القـــرآن الكـــريم: وهوالكتـــاب المنـــزل علـــى محمـــد(ص) بـــاللفظ العـــربي الفصـــيح، ولا خـــلاف بـــين العلمـــاء في الاحتجـــاج بـــه، يقـــول الســـيوطي[55]: " أمـــا القـــرآن فكـــل مـــا ورد أنـــه قُـــرئ بـــه جـــاز الاحتجـــاج بـــه في العربيـــة ســـواء كـــان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذّاً ".

ويعـــد القـــرآن الكـــريم مـــن الأصـــول الأولى في الاستشـــهاد بالقواعـــد النحويـــة، والاحتجـــاج بهـــا في اثبـــات أصـــل مـــن أصـــول اللغـــة؛ وذلـــك لنزولـــه بلســـان عـــربي مبـــين، وبلوغـــه أقصـــى درجـــات الفصـــاحة والبيـــان، يقـــول البغـــدادي[56]: " فكلامـــه عـــزّ اسمـــه أفصـــح الكـــلام، وأبلغـــه، يجـــوز الاستشـــهاد بمتواتره وشاذّه".

وقـــد أكثـــر ابـــن مالـــك مـــن الاستشـــهاد بـــالقرآن الكـــريم، وجـــاء الشـــاهد القـــرآني في مقدمـــة شـــواهده، وقـــد بلـــغ عـــددها في كتابـــه الشـــواهد مئـــة واثنـــين وعشـــرين شـــاهداً قرآنيـــاً، ولم يتبـــع ابـــن مالـــك منهجـــاً معينـــاً في استشـــهاده بآيـــات القـــرآن، فأحيانـــاً يـــورد الشـــاهد القـــرآني منفـــرداً دون دعمـــه بشـــواهد أخـــرى، كمـــا ورد في البحـــث الرابـــع والخمســـين في كتابـــه الشـــواهد، مجيـــزاً لفـــظ (صـــدقة)

---

[55] الاقتراح في أصول النحو, ص 39.

[56] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, للبغدادي, تحقيق عبدالسلام هارون, مكتبة الخانجي, 1997م, ط 4, ج 1, ص 9.

بالرفع والنصب في حديث النبي(ص): (ما تركنا صدقة)[57] بقوله: و(ما) فيه مبتدأ بمعنى (الذي)، وتركنا صلة، والعائد محذوف، و(صدقة) خبر، هذا على رواية من رفع وهو الأجود، لسلامته من التكلف ولموافقته رواية من روى (ما تركنا فهو صدقة)[58]. وأمّا النصب فتقديره: ما تركنا مبذولٌ صدقةً، فحذف الخبر وبقي الحال كالعوض منه ونظيره ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[59] بالنصب وتقدير هذه الآية: ونحن معه عصبةً[60].

وأحياناً يورد ابن مالك شاهدين قرآنيين لدعم قاعدة[61] ومن ذلك تعليقه على قول الرسول (ص): (عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعاً، فدخلت فيها النار)[62]، بقوله: تضمن هذا الحديث استعمال (في) دالّة على التعليل، فمن الوارد قوله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَّوْلاَ كِتَابٌ مِّنَ اللّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[63]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ

---

[57] صحيح البخاري, مطبعة البابي الحلبي, 1377هـ, 96/4.

[58] صحيح البخاري, 25/5.

[59] سورة يوسف, 8/14.

[60] شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح, تحقيق طه محسن, مكتبة ابن تيمية,ط 1, 1413هـ, ص 211.

[61] شواهد التوضيح, ص 123.

[62] صحيح البخاري, 139/3.

[63] سورة الأنفال, 68/8.

عَظِـيمٌ ﴾[64]. وأحيانـاً يـورد عـدة شـواهد مـن القـرآن الكـريم ليؤكـد صـحة مـا ذهب إليه.

امّـا بالنسـبة للقـراءات القرآنيـة فكـان ابـن مالـك متسـاهلاً في قبـول القـراءات حـتى الشـاذة منهـا؛ ذلـك لأنـه يـرى أن هـذه القـراءات رُويـت عـن عـرب أقحـاح، ومـن الغـبن أننـا نستشـهد بكـلام لم تبلـغ درجـة العنايـة بنقلـه كمـا بلغـت في القـراءات الـتي هـي أولى في مجـال الاستشـهاد مـن شـعر الشـعراء وخطب الخطباء[65].

وقـد بلـغ مجمـوع شـواهده مـن القـراءات القرآنيـة في كتابـه (شـواهد التوضـيح) خمسـة وأربعـين قـراءة، ومـن ذلـك أنـه أيّـد بقـراءة حمـزة مـن السـبعة: ﴿ وَاتَّقُـوا اللَّـهَ الَّـذِي تَسَـاءَلُونَ بِـهِ وَالْأَرْحَـامِ إِنَّ اللَّـهَ كَـانَ عَلَـيْكُمْ رَقِيبًـا ﴾[66]. بجـرِّ لفـظ (الأرحامِ) جواز العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجار[67].

أمّـا القـراءات العشـرة فقـد أورد ابـن مالـك عـدّة قـراءات منهـا قـراءة ابـن محـيص: ﴿ إِنَّ الَّـذِينَ كَفَـرُواْ سَـوَاءٌ عَلَـيْهِمْ أَنـذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنـذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُـونَ

---

[64] سورة النور, 14/24.

[65] المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة, مكرم عبدالعال سالم, ص 230.

[66] سورة النساء, 1/4.

[67] شواهد التوضيح, ص 109.

﴾[68]، مستشهداً بها على كثرة حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت لا يستقيم إلا بتقديرها وذلك عندعرضه لإشكال حذف الهمزة في قوله (ص): (ما علمتَ) فأصله: أما علمتَ[69].

الحديث النبوي:

يعد الحديث المصدر الثاني من مصادر الاستشهاد بعد القرآن الكريم، ولكن العلماء اختلفوا في الاحتجاج به على المسائل النحوية، ويمكن اختصارها في الأقوال الثلاثة:

الأول: منع الاحتجاج بالحديث النبوي، وهذا مذهب ابن الضائع وأبي حيان، وحجتهم أن الأحاديث النبوية رويت بالمعنى ولم تنقل عن النبي (ص) بألفاظها، ولأن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه[70].

الثاني: جواز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها، كالأحاديث القصار، والأحاديث التي قصد بها بيان فصاحة النبي (ص)، والأمثال النبوية، وهذا ما ذهب إليه الشاطبي والسيوطي[71].

---

[68] سورة البقرة, 6/2.

[69] شواهد التوضيح, ص 146.

[70] خزانة الأدب, ج 1, ص 9.

[71] خزانة الأدب, ص12ـ13.

الثالث: جواز الاستشهاد بالحديث النبوي على مسائل النحو واللغة، وهذا مذهب ابن مالك والرضي والاستراباذي، وسبقهما إلى ذلك أبو البركات ابن الأنباري[72].

وسنتناول قضية الاستشهاد بشيء من التفصيل في بابه.

كلام العرب:

أما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم سواء كان شعراً أم نثراً[73]. وقد نال الشعر النصيب الأكبر من الاستشهاد؛ لتوفره وفضله على النثر الذي لا يمكن حفظه، ولمعرفة فصيح الشعر من غيره قام العلماء بتقسيم الشعراء الذين يحتج بشعرهم في اللغة والأدب إلى أربع طبقات[74]:

الطبقة الأولى: الجاهليون: وهم الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس، والنابغة.

الطبقة الثانية: المخضرمون: وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام، كحسان بن ثابت، ولبيد.

---

[72] شرح شذور الذهب, للجوجري, تحقيق نواف الحارثي, المدينة المنورة, ط 1, 2004م, ص 95.

[73] الاصباح في شرح الاقتراح, محمود فجال, دار القلم, 1409هـ, ص 90.

[74] خزانة الأدب, ج 1, ص 65.

الطبقة الثالثة: المتقدمون: ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام، كجرير، والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولدون: ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد، وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليتان يستشهد بشعرهما اجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهادبكلامها[75]، أما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها في علوم اللغة والنحو والصرف إلاعلى سبيل الاستئناس، لا على سبيل التأصيل والبناء[76].

أما بالنسبة لابن مالك فقد شغل الشعر حيزاً واسعاً من شواهده، وقد أكثر من الاستشهاد بشعر الطبقات الثلاث الأولى، غير أنه توسع في الاستشهاد، فلم يلتزم بالزمان الذي حدده النحويون، بل إنه احتج بشعر بعض المولدين من أمثال الحريري[77].

---

[75] خزانة الأدب, ج 1, ص 6.

[76] مراحل تطور الدرس النحوي, عبدالله الخثران, الاسكندرية, دار المعرفة الجامعية, 1993م, ص 198.199.

[77] الفكر النحوي لابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح, أحمد عبدالسلام الرواشدة, رسالة ماجستير, جامعة مؤوته, 2007م, ص 70.

كما احتج ابن مالك بأقوال العرب وأمثالهم واعتبرها مصدراً من مصادر الاحتجاج النحوي.[78].

القياس:

القياس في اللغة: التقدير؛ ف"قاس الشيء يقيسه قيسًا وقياسًا ، إذا قدرته على مثاله[79]. وهو في الأصل: تقدير الشيء بشيء[80].

وفي الاصطلاح:هو: "الجمع بين أول وثان، يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول"[81] أو هو:"حَمْلُ الشَّيء على الشَّيء لِضَرْبٍ من الشَّبَهِ"[82] أو هو:"حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه"[83] أو هو: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، وحمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفَتْ أو سُمِعَتْ"[84].

---

[78] الفكر النحوي لابن مالك, ص 86.83.

[79] لسان العرب, لابن منظور, اعداد يوسف خياط, دار لسان العرب, بيروت, د.ت, مج 3, ص 200.

[80] معجم مقاييس اللغة , لابن فارس, تحقيق عبدالسلام هارون, دار الفكر, 1979م, مج 5, ص 40.

[81] الحدود في النحو, للرماني, تحقبق مصطفى جواد ويوسف يعقوب, المؤسسة العامة للصحافة والطباعة, بغداد, 1969م, ص 38.

[82] شرح المقدمة المحسبة, لابن بابشاذ, تحقيق خالد عبدالكريم, المطبعة المصرية, الكويت, ط 1, 1977م, ج 2, ص 475.

[83] الإغراب في جدل الإعراب, لابن الأنباري, تحقيق سعيد الأفغاني, مطبعة الجامعة السورية, 1957م, ص 45.

[84] في النحو العربي, نقد وتوجيه, مهدي المخزومي, المكتبة العصرية, صيدا, بيروت, ط 1, 1964م, ص 20.

أركان القياس:

ولما كان القياس الحمل على المسموع فيما لم يسمع، فلا بدَّ له من أركان أربعة يجب توافرها حتى تصح عملية القياس، وهي الأصل والفرع والعلة والقياس،

وللقياس أهمية كبيرة جدًّا؛ لأنه يغني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب، وهو من أهم الطرق في تنمية الألفاظ، وإغناء اللغة وترقيتها.

وإذا نظرنا إلي كتب ابن مالك نجد القياس موجوداً فيها، والنماذج على ذلك منها عند حديثه عن السين وسوف قال : " قال بعضهم : لو كانت السين بعض (سوف) لكانت مدة التسويف بهاسواء ، وليس كذلك بل هي بسوف أطول ، فكانت كل واحدة منهما أصلا برأسها.

يقول ابن مالك:[85] وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع ، فالقياس أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده ، فينبغي الا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجري المتقابلان على

[85] شرح التسهيل. لابن مالك, تحقيق محمد عبدالقادر عطا, طارق فتحي السيد, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, 2009م, ج 1, ص 32.

سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس.

الاجماع:

الاجماع لغة: وله معنيان؛ أحدهما: العزم، تقول: جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه: عزم عليه،[86] والثاني: الاتفاق: (الاجماع: الاتفاق) [87].

وفي الاصطلاح: يقول السيوطي هو: إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة،[88]وعرفه ابن بابشاذ بأنَّه: "إجماع الأمة من أهل كل علم على ما أجمعوا عليه"[89].

وتعريف ابن بابشاذ أشمل من تعريف السيوطي؛لأنه لم يجعل الاجماع مقتصراً على أهل البلدين، وكأن نحاة الأمصار الأخرى لا دور لهم.

وقد بين ابن جني في الخصائص شروط كون الاجماع حجة وهو عدم مخالفة المنصوص ولا المقيس على المنصوص[90].

---

[86] القاموس المحيط, للفيروزآبادي, مصطفى البابي الحلبي, مصر, 1952م, ج 3, ص 15, المعجم الوسيط, مجمع اللغة العربية, مطابع الأوفست, شركة الاعلانات الشرقية, ط 3, 1985م, ج 1, ص 140.

[87] القاموس المحيط, ج 3, ص 15, المعجم الوسيط, ج 1, ص 140.

[88] الاقتراح في أصوا النحو, ص 73.

[89] شرح المقدمة المحسبة, ج 2, ص 475.

ومن الأمثلة على الاجماع عند ابن مالك ما يلي:

قوله عند الحديث عن حروف العطف: " تشريك الواو والفاء وثم وحتى لفظا ومعنى مجمع عليه "[91].

[90] الخصائص, لابن جني, تحقيق محمد علي النجار, دار الكتب المصرية, ط 2, 1952م, ج 1, ص 189, الاقتراح, ص 73.

[91] شرح التسهيل, ج 3, ص 348

الفصل الأول

1. الحديث النبوي

أولاً: الحديث لغةً: الحديث: الجديد من الأشياء، وهو نقيض القديم[92]. والحديث: الخبر. للقليل والكثير، ويجمع على أحاديث على غير قياس[93].

ثانياً: الحديث اصطلاحاً: ويقصد به: كلّ ما أثر عن النبي (ص) من قول أو فعل أو تقرير.[94] وقد أدخل فيه بعض العلماء أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم، ولكن المشهور أن يُقَيَّد إن أريد به غير النبي (ص)[95].

وأمّا الحديث كمصدر من مصادر إثبات اللغة والقواعد النحوية العامة ؛ فيقصد به: كلام رسول الله (ص) دون سواه[96].

وقد أدخل بعض الباحثين في هذا المفهوم: ما كان يَحكي أقواله، أو أفعاله، أو أحواله (ص) من عبارات، وكذلك ما احتجّ به النحاة من أقوال أهل البيت والصحابة[97].

---

[92] القاموس المحيط, ج 1, ص 267.

[93] معجم العين, ج 3, ص 177.

[94] السنة قبل التدوين, محمد عجاج الخطيب, مكتبة وهبة, 1988م, ص 16.

[95] المصدر نفسه, ص 22.

[96] الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية, محمد ضاري حمادي, الدار العربية للموسوعات, 2008م, ص 22.

[97] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث, خديجة الحديثي, منشورات وزارة الثقافة, العراق, 1981م, ص 14.

أما الذي سنسير عليه في هذا البحث فهو التقييد بما ورد عن الرسول (ص)فقط ؛ فهو الذي قام عليه الاجماع ولا يتقدمه شيء بعد كلام الله تعالى.

ثالثاً: مكانة الحديث واهتمام العلماء به: يحتل الحديث مكانة عظيمة في الدين الإسلامي، وبدأت العناية به في عصر الرسول (ص)حيث حرص الصحابة على روايته رواية شفوية؛ حيث أن الحديث لم يدون في عصر الرسول (ص) لانشغال المسلمين بالقرآن، ولنهي الرسول(ص) عن كتابة الحديث، فعن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: خرج علينا رسول الله ونحن نكتب الأحاديث، فقال:"ما هذا الذي تكتبون؟ فقلنا: أحاديث نسمعها منك فقال: كتاب غير كتاب الله، أتدرون ما ضل الأمم قبلكم إلا بما كتبوا من الكتب مع كتاب الله؟ قلنا: أنحدث عنك يا رسول الله قال: حدثوا عني ولا حرج ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[98] إلى غير ذلك من الأحاديث التي تحث على الرواية الشفوية وتنهى عن الكتابة، إلى أن أمر عمر بن العزيز (ت 101) ابن حزم بجمع الحديث[99]، ثم محاولة شهاب الدين الزهري (ت 124) التي فتحت الباب

[98] مسند الامام أحمد بن حنبل, تحقيق شعيب الأرنؤوط, عادل مرشد, وآخرون, مؤسسة الرسالة, ط 1, 2001م, كتاب القرآن والسنة والعلم, 46/22.

[99] علوم الحديث ومصطلحه, صبحي ابراهيم الصالح, دار العلم للملايين, بيروت, 1984, ط 15, ص 45.

على مصراعيه لتدوين الحديث[100]، فظهرموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام أحمد، ثم كتب الصحاح الستة: البخاري، ومسلم، وابن ماجة، وأبي داود، والترمذي، والنسائي.

ويأتي الحديث النبوي في المرتبة الثانية بعد كلام الله العزيز فصاحة وبلاغة، وكان ينبغي أن يكون المصدر الثاني في الاحتجاج به في علوم اللغة والنحو والصرف، إذ لاتعهد العربية في تاريخها-بعد القرآن الكريم- بياناً أبلغ من كلام النبي(ص)، فهو أفصح العرب على الإطلاق؛ بل هو أفصح خلق الله قاطبة تواترت بذلك الأخبار، وشهد به الواقع والآثار، قال السيوطي في كتابه المزهر في اللغة: "أفصحُ الخَلْق على الإطلاق سيدُنا ومولانا رسول اللّه حبيب رب العالمين جلَّ وعلا." [101] إلا أنه لم يلق من النحاة المتقدمين ذلك الاهتمام، فنراهم قد انصرفوا إلى ثقافة ما يزوّدهم به رواة الشعر خاصة، فلا نجد في كتبهم إلا بعض الإشارات الخجولة التي لا تكاد تذكر لقلتها، إلى أن نأتي لعصر ابن مالك الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي، فكان ثورة حقيقية على من كان قبله من النحاة، وسنأتي الآن لمواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي.

---

[100] علوم الحديث ومصطلحه, لصبحي الصالح, ص 48.

[101] المزهر في علوم اللغة وأنواعها, للسيوطي, تحقيق محمد جادالله, محمد أبو الفضل, علي محمد البجاوي, المكتبة العصرية, مج 1, ص 209.

1.1. موقف القدامى من الاستشهاد بالحديث:

اتخذ النحاة الأوائل موقفاً غريباً من الاحتجاج بالحديث النبوي، فهم لم يتطرقوا لمناقشة الأمر، أو قبول الحديث أو حتى رده ، بل إن الأحاديث التي احتجوا بها جاءت على استحياء و إقلال، وعن هذا يقول الشاطبي:" لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و هم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، و أشعارهم التي فيها الفحش و الخنا و يتركون الأحاديث الصحيحة"[102].

وقدأجمع المحدثون على أن القدامى لم يعتلوا لتركهم الاستشهاد بالحديث، لكن اختلفوا في قضية الاستشهاد، فمنهم من اعتبرهم من المستشهدين ولو بحديث واحد، ومنهم من غض بصره عن هذه القلة من الأحاديث، وسنتناول بالأرقام أعداد الأحاديث التي وردت عند بعض الأقدمين اعتماداً على الدراسات السابقة.

[102] خزانة الأدب, للبغدادي, ج 1, ص 12.

سيبويه (ت 180): لقد كان عثمان فكي أول من تنبه إلى احتجاج سيبويه بالحديث النبوي، حيث عثر على ثلاثة أحاديث في كتابه، فعدّه أول من احتج بالحديث من النحاة[103].

الفرَّاء (ت 207هـ): جعله الدكتور أحمد مكي الأنصاري من أوائل النحاة الذين احتجوا بالحديث[104]، وبيّنت الدكتورة خديجة أنه " قد احتج بالحديث في ثلاثة عشر موضعا ، ورد منها عند سيبويه حديث واحد هو "نهى رسول الله عن قيل و قال و كثرة السؤال" احتج فيه كلاهما على الغرض نفسه"[105].

المبرِّد (ت 285 هـ): احتج المبرد بالحديث النبوي في ثلاثة عشر موضعا، وكثير منها في مواضع صرفية، كرر أحدها في موضعين مع اختلاف الشاهد، وما تابع فيه سيبويه ثلاثة أحاديث دون أن يشير إلى أنها من قول النبي، وما تبقى فإنه عمل فيه عمل الفراء، فصرح بنسبة بعض الأحاديث إلى الرسول، ونسب الباقي إلى قائليه كعلي بن أبي طالب، و عمر بن الخطاب[106].

---

[103] الاستشهاد في النحو العربي, عثمان فكي, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية دار العلوم في 1969م, ص 57.

[104] أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة, أحمد مكي الأنصاري, القاهرة, ط 1, ص 241 ـ 242.

[105] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف, خديجة الحديثي, منشورات وزارة الثقافة, العراق, 1981م, ص 85.

[106] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي, خديجة الحديثي, ص 97.

الزجاج (ت 311هـ): احتج بحديث نبوي واحد في كتابه " ما ينصرف وما لا ينصرف" ولم يكن هو صاحب الاحتجاج وإنما أورده منسوباً إلى الخليل بن أحمد[107].

وعلى كل حال فإن جمهرة من النحاة واللغويين الأوائل كأبي عبيدة وابن قتيبة، ومحمد بن القاسم "ابن الأنباري"، والزجاجي، وابن النحاس، وابن درستويه، وابن خالويه، وأبي علي الفارسي، والعسكري، والرماني، وابن جني، وابن فارس، وابن أبي طالب القيسي، وابن بابشاذ، والزمخشري، وابن الشجري، و أبي البركات ابن الأنباري، و غيرهم قد احتجوا بالحديث النبوي الشريف في مسائل النحو والصرف، على اختلاف في كثرة هذه المواضيع أو قلتها[108]. وتضيف الحديثي قائلة: واستطعت أن استخلص أنّ ما قاله القدماء من أن السهيلي أو ابن خروف أو ابن مالك أول من استشهد بالحديث النبوي قول مردود بما جاء في الدراسات الحديثية عن الزمخشري، وابن الشجري، وأبي علي الفارسي، وأبي زكريا الفراء، وبما أثبتُّه هنا من احتجاج هؤلاء الذين ذكرتهم به[109].

---

[107] ما ينصرف وما لا ينصرف, لأبي اسحاق الزجاج, تحقيق هدى محمود قراعة, القاهرة, 1971م, ص 97.

[108] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي, خديجة الحديثي, ص 179.

[109] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النوي, خديجة الحديثي, ص 181.

وخلاصة القول: فإن الأقدمين وإن وردت بعض الأحاديث في ثنايا كتبهم هنا أو هناك، فإنها لا تعدو سوى كونها إشارات خجولة لا تشكل شيئاً مقارنة مع ما ورد فيها من الآيات القرآنية الكريمة، وكلام العرب.

2.1. موقف المتاخرين من الاستشهاد بالحديث:

تكاد الغالبية العظمى من المصنفات و الأبحاث التي عالجت قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف تذهب إلى أن هناك ثلاثة مذاهب رئيسة تتوزع فيها مواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث ، و هي كالآتي:

مذهب المانعين: ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى رفض الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به صراحة، ويمثل هذا الاتجاه ابن الضائع، وتلميذه أبو حيان.

1 -ابن الضائع (ت 680 هـ): يعتبر ابن الضائع خير مثال لرفض الاستشهاد بالحديث، يوضح ذلك قوله: " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة –كسيبويه وغيره – الاستشهاد على اثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح

اللغة حديث النبي(ص)؛ لأنه من المقطوع به أنه أفصح العرب."[110] فهذا تصريح منه على عدم جواز الاستشهاد بالحديث على إطلاقه.

2 -أبو حيان(ت 745): لم يقتصر أبوحيان على منع الاستشهاد بالحديث بل أنكر على ابن مالك الاستشهاد به، يوضح ذلك قوله: "قد أكثر هذا المصنف –يعني ابن مالك– من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره"[111]، وقوله في موضع آخر: "إن علماء العربية الذين استنوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحكامهم على ما ورد في الحديث... وجاء هذا الرجل –يعني ابن مالك– متأخراً... فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها"[112].

ويمكننا أن نستخلص حجج المانعين التي برروا بها رفضهم، الاستشهاد بالحديث النبوي وهي:

---

[110] خزانة الأدب, ج 1, ص 10.

[111] الاقتراح في أصول النحو, ص 44.

[112] أصول التفكير النحوي, علي أبو المكارم, دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة,2007م, ص 130.

أولاً: أن علماء الحديث أجازوا الرواية بالمعنى ، وهذا يدلّ على أنّ بعض ألفاظ الأحادث التي رويت بالمعنى ليست من ألفاظ النبي(ص)، وإنما هي من ألفاظ الرواة، نحو ما ورد عن الرسول(ص): "زوجتكها بما معك من القرآن" و "ملكتكها بما معك من القرآن" و"خذ ها بما معك من القرآن" وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فهذا يدلّ على أن الرسول(ص) لم يلفظ بهذه الألفاظ جميعها، بل ربما لم يقل واحداً منها؛ و يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأتي بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، مستدلاً على الرواية بالمعنى بما نقل عن سفيان الثوري قوله: "إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت، فلا تصدقوني إنما هو المعنى"[113].

ثانياً: أن معظم رواة الحديث كانوا من العجم الذين تعلموا العربية فوقع اللحن كثيراً فيما ورد عنهم من الأحاديث.

ثالثاً: أن النحاة الأوائل الواضعين لعلم النحو كأبى عمرو ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه، والكسائى ، والفراء، لم يحتجوا بالحديث ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون.

---

[113] الاقتراح في أصول النحو, ص 44.

هـــذه حجـــج المـــانعين للاحتجـــاج بالحـــديث النبـــوى، وســـنحاول الـــردّ عليها من خلال ذكر حجج الجمهور الدامغة .

الرد على حجج المانعين :

الـــــدليل الأول: لا أحـــد ينكـــر الروايـــة بـــالمعنى، بـــل إن الرســـول(ص) نفســـه أبـــاح ذلـــك بقولـــه: "إذا لـــم تحلـــوا حرامـــاً، ولم تحرمـــوا حـــلالاً وأصـــبتم المعـــنى فلا بأس".

ويمكن الرد على هذا الدليل في النقاط الآتية:

1- أمّـــا القـــول بـــأن الـــرواة جـــوزوا النقـــل بـــالمعنى فـــالخلاف فيـــه مشـــهور، وكمـــا أجـــازه قـــوم منعـــه آخـــرون، بـــل ذهـــب إلى المنـــع كثـــير مـــن المحـــدثين والفقهـــاء والأصـــوليين، وأن بعـــض الأئمـــة شـــدّد في الروايـــة بـــالمعنى فمنـــع تقـــديم كلمـــة علـــى كلمـــة أخـــرى وحـــرف علـــى آخـــر، وذهـــب بعـــض الأئمـــة إلى أنـــه لا تجـــوز الروايـــة بـــالمعنى إلا لمـــن أحـــاط بجميـــع دقـــائق علـــم اللغـــة وإلا فـــلا يجـــوز لـــه الروايـــة بالمعنى[114].

[114] مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح, تحقيق عائشة عبدالرحمن مطبعة دار الكتب, القاهرة, 1385هـ, ص 331.

2- إنّ تـــدوين الأحاديـــث والأخبـــار وقـــع في الصـــدر الاول قبـــل فســـاد اللغة[115].

3- إن القـــول بجـــواز الروايـــة بـــالمعنى مقصـــور عنـــد كثـــير مـــنهم علـــى الصـــحابة دون غـــيرهم، واجتمـــع في الصـــحابة أمـــران: أحـــدهما الفصـــاحة والبلاغـــة...والثاني أنهـــم شـــاهدوا قـــول النـــبي(ص) وفعلـــه فأفـــادتهم المشـــاهدة عقـــل الجملة، واستيفاء مقصد الكلمة[116].

4- أن غلبـــة الظـــن كافيـــة في إثبـــات القواعـــد النحويـــة؛ لأن الأصـــل عدم التبديل[117].

5-أنّ الـــرواة الأوائـــل كـــانوا يتشـــددون في الروايـــة بـــاللفظ والـــنص، ولا يتســـاهلون حـــتى بـــالواو والفـــاء، وكـــان أحـــب إلى أحـــدهم-كمـــا قـــال الأعمـــش- أن يخرَّ من السماء من أن يزيد في الحديث واواً أو ألفاً أو دالاً"[118].

6- أن جـــواز النقـــل بـــالمعنى خـــاص بمـــا لم يـــدون، أمـــا مـــا دون وكتـــب، فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف[119].

---

[115] خزانة الأدب, ص 9.

[116] خصائص مذهب الأنذلس النحوي, عبدالقادر رحيم الهيتي, منشورات جامعة قار يونس, بنغازي, ط 2, 1993م, ص 163.

[117] المصدر السابق, ص 162.

[118] علوم الحديث ومصطلحه, صبحي الصالح, دار العلم للملايين,1984م, ص 329.

[119] السنة قبل التدوين, ص 142.

7- أن التبديل الذي وقع في الحديث، وقع في الشعر أيضاً .

الـــدليل الثانـــي: رفـــض المـــانعون الاستشـــهاد بالحـــديث لوقـــوع اللحـــن فيـــه، لأنّ بعـــض رواتـــه مـــن غـــير الأعـــاجم، ويمكـــن الـــرد علـــى هـــذا في النقـــاط الآتية:

1- ردّ أبـــو محمـــد بـــن قتيبـــة علـــى هـــذه الـــدعوى فقـــال:" إن النـــاس لا يتســـاوون جميعـــاً في المعرفـــة والفضـــل ، وَلـــيس صـــنف مـــن النـــاس إ لا ولـــه حشـــو وشوب ...فهل أصحاب الحديث في سقطهم إلا كصنف من الناس[120].

2- ويـــرد ابـــن الطيـــب الفاســـي علـــى هـــذه الـــدعوى بقولـــه: " إنهـــا دعـــوى خاليـــة مـــن البرهـــان هـــذا صـــحيح البخـــاري مشـــتمل علـــى(7275) حـــديثاً مـــع المكـــرر مـــن التراكيـــب المخالفـــة لظـــاهر الإعـــراب لا تكـــاد تبلـــغ أربعـــين ، ومـــع ذلـــك بســـطها شـــراحه، وأزال النقـــاط عـــن وجـــوه إشـــكالها (ابـــن مالـــك) فيمـــا كتبـــه علـــى صـــحيح البخـــاري بحيـــث لم يبـــقَ فيهـــا اشـــكال ولا غرابـــة ، ولا خـــروج عـــن الظـــاهر ، فضـــلاً عـــن ادِّعـــاء اللحـــن فيهـــا ، فمـــا نســـبة أربعـــين ونحوهـــا (7275)إلا نقطة في بحر[121].

---

[120] تأليف مختلف الحديث, لابن قتيبة الدينوري, المكتب الإسلامي, مؤسسة الإشراق, ط 2, 1999م, ص 133-135.

[121] فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح, لابن الطيب الفاسي, تحقيق محمود يوسف الفحال, ط 2, 2002م, ص 60.

3- أن هـذا التعمـيم بوجـود اللحـن غـير جـائز، وإن وقـوع اللحـن في بعضـها لـيس مـبرراً للانصـراف عـن الحـديث جملـة؛ وخاصـة أن بعـض رواتـه كـانوا يوصـفون بالفصـاحة والبلاغـة، كحمـاد بـن سـلمة –أسـتاذ سـيبويه– الـذي قـال عنـه يوسـف بـن حبيـب:"هـو أسـن مـني، ومنـه تعلمـت العربيـة."[122] فكان على المانعين أن يمعنوا النظر في الرواة.

4- أن ربـط وقـوع اللحـن في الحـديث بالأعـاجم مـردود، فاللغـة لمـن يتقنها، فإن أتقنها فليس هناك فرق بينه وبين العربي[123].

5- أن الأحاديـث الـتي وقـع فيهـا اللحـن، وجـد لهـا وجـه في العربيـة، يقـول أبـو الطيـب: " وأمّـا ادعـاء اللحـن في الحـديث فهـو باطـل؛ لأنـه إنْ أراد اللحـن الـذي هـو الخطـأ في الإعـراب بحيـث لا يتخـرج علـى وجـه مـن الوجـوه، فهـذا لا وجـود لـه في شـيء مـن الأحاديـث أصـلاً."[124]، وقـد تصـدى ابـن مالـك لهـا واسـتطاع–إلى حـد مـا– توجيههـا في كتابـه: التوضـيح في حـل مشكلات الجامع الصحيح.

6- أن اللحن الذي وقع في الحديث وقع في الشّعر أيضاً.

---

[122] في طبقات الأدباء, لابن الأنباري, تحقيق إبراهيم السامرائي, مكتبة المنارة, الأردن, ط 3, 1985م, ص 42 نزهة الألباء.

[123] خصائص مذهب الاندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري, عبدالقادر الهيتي, دار القادسية للطباعة, بغداد, 1983م, ص 165.

[124] تحرير الرواية في تقرير الكفاية, لأبي الطيب الفاسي, تحقيق علي حسين البواب, دار العلوم, الرياض, 1983م, ص 99.

الـــدليل الثالـــث: وأمّـــا بالنســـبة لادّعـــاء أبي حيـــان مـــن أنّ المتـــأخرين تـــابعوا المتقـــدمين في عـــدم الاحتجـــاج بالحـــديث فباطـــل؛ لأن كتـــب النحـــاة لا تخلـــو مـــن الاستشـــهاد بالحـــديث، وقـــد اســـتدل بهـــا ابـــن الحـــاج في شـــرح المقـــرب والشـــريف الصـــقلي والشـــريف الغرنـــاطي في شـــرحيهما لكتـــاب ســـيبويه، وأبـــو علـــي الشـــلوبين في مســـائله وابـــن الحـــاج في شـــرح المقـــرب، ، وكـــذلك الســـيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه.

مـــذهب الموجـــوزين: يـــرى هـــذا االفريـــق صـــحة الاحتجـــاج بالحـــديث النبـــوي في النحـــو العـــربي، يقـــول ابـــن الطيـــب: " وقـــد ذهـــب إلى الاحتجـــاج بـــه والاســـتدلال بألفاظـــه وتراكيبـــه جمـــع مـــن الأئمـــة، مـــنهم شـــيخا هـــذه الصـــناعة وإماماهـــا، الجمـــالان: ابنـــا مالـــك وهشـــام، والجـــوهري، وصـــاحب البـــديع، والحريـــري، وابـــن ســـيده، وابـــن فـــارس، وابـــن خـــروف، وابـــن جـــني، وأبـــو محمـــد عبـــدالله بـــن بـــري، والســـهيلي، وغـــيرهم ممـــن يطـــول ذكـــره."[125] وقـــد عـــدّ ابـــن الضـــائع ابـــن خـــروف أول مـــن أكثـــر الاستشـــهاد بالحـــديث الشـــريف فيقـــول: " وابـــن خـــروف يستشـــهد بالحـــديث كثـــيرا"[126]، ومـــن الأئمـــة الـــذين استشـــهدوا بالحـــديث في النحـــو: " الزمخشـــري، وعزالـــدين الزنجـــاني، ونـــاظر الجـــيش، وأبـــو

[125] تحرير الرواية في تقرير الكفاية, ص 96.

[126] الاقتراح في أصول النحو, ص 45.

علي الشلوبين، وابن الشجري، وابن يعيش، وعلم الدين السخاوي، والأشموني، والكافيجي، وابن عقيل، والشيخ الأزهري."[127].

وقد أكثر السهيلي من الاستشهاد بالحديث في كتابه (أمالي السهيلي) فقد ذكر فيه أربعاً وسبعين مسألة[128]، وفاق الجميعَ في هذه المسألة ابنُ مالك، الذي أكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي، واستشهد به في إثبات القواعد، الأمر الذي ضاق به أبو حيان، فقال: "والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك!! ولا صحب من له التمييز."[129] وممن أجاز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف الرضي، وذكر ذلك البغدادي في الخزانة فقال: " وأما الاستدلال بحديث النبي(ص)، فقد جوزه ابن مالك وتبعه الشارح المحقق في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم"[130]، كما أكثر تلميذ أبي حيان ابن هشام من الاحتجاج بالحديث في كتبه، مخالفاً بذلك أستاذه، وأقر هذا الاتجاه البدر الدماميني في شرحه للتسهيل " تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد"

---

[127] الحديث النبوي في النحو العربي, محمود فجال, أضواء السلف, الرياض, ط 2, 1997م, ص 106.

[128] المصدر السابق, ص 106.

[129] الاقتراح في أصول النحو, ص 45.

[130] خزانة الأدب, ج 1, ص 9.

ويرى على أبو المكارم أن المجيزين للحديث من النحاة يستندون إلى حجتين:

الأولى: احتجاج أسلافهم من اللغويين بالحديث النبوي في اللغة.

الثانية: إن احتمال الرواية بالمعنى لا يلزم منه عدم صحة النقل؛لأن الحديث قسمان: قسم مدون وقسم غير مدون، وتطرق احتمال الرواية إلى القسم الثاني لا يلغي حجية الاستشهاد به[131].

3.1. مذهب من وقف في الوسط بين المنع والإيجاز:

سلك أصحاب هذا المذهب مسلكاً وسطًا بين المانعين والمجوزين، ومن أبرز من نهج هذا المنهج أبو إسحاق الشاطبي، وجلال الدين السيوطي، فجوّز الشاطبي الاحتجاج بالأحاديث التي أُعتني بنقل ألفاظها، وأنكر على النحاة عدم استشهادهم بالحديث الشريف، فقال في شرح الألفية: " لم نجد أحد اً من النحويين استشهد بحديث رسول الله(ص)، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، الذين، يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخَنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛

[131] أصول التفكير النحوي, علي أبو المكارم, ص 133-134.

لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم"[132] وقسّم الشاطبي الأحاديث إلى قسمين:

1ـ قسم اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

2ـ وقسم اعتنى ناقله بلفظه لقصد خاص؛ كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في العربية[133].

فهو لا يطرح الأحاديث جملة، كما لا يقبلها جملة، بل يفرق بينها، وقد أخذ على ابن مالك احتجاجه بالحديث مطلقاً، فيقول[134]: "وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه ، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً"، وهكذا فقد أخذ الشاطبي على المانعين عدم استشهادهم بالحديث، في حين أنهم كانوا يستشهدون بكلام أجلاف العرب، ولم يوافق المجيزين مطلقاً، دون تفرقة، كابن مالك.

---

[132] خزانة الأدب, ج 1, ص 12.

[133] خزانة الأدب, ص 12-13.

[134] المصدر السابق, ص 12.

أماالسيوطي فتردد بين المنع والتوسط، فنراه يؤيد مذهب المانعين، فيقول: "ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث: (وَيَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنهَارِ) وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة (يَتَعَاقَبُونَ). وقد استدل به السهيلي، ثم قال: لكني أقول : إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولا، فقال فيه: (إن لله مَلَائِكَة وَيَتَعَاقَبونَ فِيكُمْ، مَلَائِكَةٌ بِاللَيلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنهَارِ)[135].

كما أيّد المتوسطين، فقال: "وأما كلامه (ص) فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً"[136].

وكان للأستاذ محمد الخضر حسين من المحدثين رأياً في الاستشهاد بالحديث النبي نابعاً من رأي الشاطبي مع قليل من التوسع فيه، وكان سبب قيامه بهذا البحث الخلاف الذي رآه بين نحاة العربية ، وقد تمكن بعد الجهد والاستقصاء إلى أنّ من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها وهي:

---

[135] الاقتراح في أصول النحو, ص 46.

[136] خزانة الأدب, ص 13.

1- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته كقوله: (حَمِيَ الوَطيسُ)[137]، وقوله: (ماتَ حَتْفَ أَنْفِه)[138]، وقوله: (الظُّلْمُ ظُلُماتٌ يَوْمَ القِيامة)[139]، إلى نحو ذلك من الأحاديث القصار المشتملة على محاسن البيان كقوله: (مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ)[140]، وقوله: (إِنَّ اللهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا)[141].

2- ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، كألفاظ القنوت، والتحيات، وكثير من الأدعية والأذكار التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

3- ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كلّ قوم من العرب بلغتهم.

4- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

5- الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينشر فيها فساد اللغة، كمالك ابن أنس، وعبد الله بن جريج، والإمام الشافعي.

---

[137] أخرجه البخاري، باب غزوة أوطاس، ج 5، ص 155.

[138] أخرجه أحمد، ج 6، ص 341.

[139] أخرجه البخاري، باب الظلم ظلمات يوم القيامة، ج 3، ص 129.

[140] أخرجه مسلم، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله، ج 3، ص 47.

[141] سنن أبي داود، ج 2، ص 520.

6- ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني[142].

ثم بيّن الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين، ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً. أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح، وأما متصلة السند فلبعد مدوّنها عن الطبقة التي يُحتج بأقوالها[143].

ونوع يصحّ أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه:

وهو الأحاديث التي دونت في الصدر الأول، ولم تكن من الأنواع الستة المبينة -آنفا- وهو على نوعين:

1- حديث يردّ لفظه على وجه واحد، فالظاهر صحة الاحتجاج به.

---

[142] دراسات في العربية وتاريخها, محمد الخضر حسين, منشورات المكتب الاسلامي, دمشق, ط 2, 1960م, ص 178.

[143] المصدر السابق, ص 178.

2- وأمّا الأحاديث التي اختلفت الرواية في بعض ألفاظه، فيجوز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدّثين بأنها وهْم من الراوي، وإلّا فلا يحتجّ به[144].

وهذا ما قرره مجمع اللغة العربية بعد مناقشته لبحث الشيخ محمد الخضر حسين في إحدى جلساته، مع إضافة نوعين مما يحتجّ به من الحديث:

أ - الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب - كتب النبي (صلى الله عليه وسلم)[145].

4.1. آراء بعض المحدثين في الاحتجاج بالحديث:

سعيد الأفغاني: يرى أن المنهج الحق أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدِّمين إلى ثقافة ما يزوِّدهم به رواة الأشعار خاصة انصرافًا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقيةٌ[146].

---

[144] دراسات في العربية وتاريخها, ص 187.

[145] مجموعة القرارات العلمية.

[146] في أصول النحو, سعيد الأفغاني, ص 46.

تمام حسان: يرى أنّ النحاة لم يراعوا أن الذين تلقوا الأحاديث عن النبي (ص) عربًا كانوا أو أعاجم كانوا حريصين على ضبط ما أخذوه، فأقاموا قواعدهم على الشعر وتركوا الأحاديث، وجعلوا الرواية بالمعنى سببًا في ترك الاحتجاج بالحديث، مع أن كثيرًا من الشواهد الشعرية رويت بالمعنى يشهد بذلك تعدد رواية الشاهد الواحد، ويرى أن ابن مالك قد أنصف في احتجاجه بالحديث الشريف[147].

خديجة الحديثي: وترى أن أوائل النحاة ومن جاء بعدهم احتجوا بالحديث الشريف، وإن كان بشكل محدود، وكان أولهم أبا عمرو بن العلاء كما ردت على حجج ابن الضائع وتلميذه أبي حيان، وبينت أن لا صحة لها، وذهبت إلى أن أبا حيان نفسه لم يكن يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقًا، وإنما كان رفضه للحديث الذي لم يثبت عن العرب الفصحاء، أو الحديث الذي لم يثبت أنه مروي بلفظه؛ لمجيئه على أكثر من رواية، أما ما تواتر نقله عن العرب الفصحاء وكانت روايته بلفظ واحد على اختلاف الرواة فإنه لا يمنع الاحتجاج به[148].

---

[147] الأصول, تمام حسين, دار الثقافة, الدار البيضاء, مغرب, 1411هـ, ص 106-107.

[148] خديجة الحديثي, ص 423-427.

سعيد جاسم: يرى أن قلة ورود الأحاديث عند النحاة الأوائل تعود إلى أنهم أقرّوا أنّ مادة اللغة الأصلية مرتبطة بالبداوة، فكانوا يشدّون الرحال إلى البادية لمشافهة الأعراب، فانشغلوا بذلك عن رواية الحديث، إضافة إلى ما تتطلبه رواية الحديث من تفرغ وضبط في السند والمتن[149].

وخلاصة القول: فإن ما ذهب إليه القدماء من عدم الاستشهاد بالحديث، والحذر منه، أوالاستشهاد به على نطاق ضيّق؛ بحجة روايته بالمعنى، أو بسبب رواية الأعاجم له، ليس له ما يبرره، وإننا نرى صحة الاحتجاج بالأحاديث، وخاصة تلك التي دونت في الصدر الأول، أو التي سبق ذكرها في بحث الشيخ محمد الخضر حسن لاستخلاص قواعد النحو والصرف، وبهذا يعود للحديث النبوي مكانته ومنزلته التي عكر صفوها بعض الباحثين في هذا المجال.

[149] القياس في النحو, سعيد حاسم, دار الشروق, عمان, الأردن, ط1 , 1997م, ص 98.

الفصل الثاني

2- الأحاديث الواردة في كتاب (شرح التسهيل إلى نهاية باب الاستثناء)

وفيه مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث الواردة في باب الكلمة والكلام.

المبحث الثاني: الأحاديث الواردة في الإعراب.

المبحث الثالث: الأحاديث الواردة في باب المعارف.

المبحث الرابع: الأحاديث الواردة في باب المرفوعات.

المبحث الخامس: الأحاديث الواردة في باب المنصوبات.

1.2.-المبحث الاول
الأحاديث الواردة في باب شرح الكلمة والكلام

المسألة الأولى: عرف ابن مالك الكلمة: الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام كقوله تعالى: ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾[150]، وكقوله عليه السلام: (الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ) [151]، وعن اسم وحده، أو فعل وحده، أو حرف وحده، وهذا المصطلح عليه في النحو، وإياه قصد من تعرض لحد الكلمة[152].

شرح المسألة: عرف ابن مالك الكلمة بتعريفين: لغوي، واصطلاحي، واستدلّ بالأية الكريمة، والحديث النبوي، لاثبات المعنى اللغوي وهو اطلاق الكلمة على الكلام التام المفيد.وقد ذكر هذا المعنى اللغوي السيوطي في الهمع،[153] والأشموني في شرحه على الألفية[154].

المسألة الثانية: ليس الخطأ كلاماً لخلوه من القصد.

يقول ابن مالك[155]: " والظاهر أن سيبويه لا يرى الخطأ كلاماً لخلوّه من القصد، ويؤيد رأيه قوله(ص): (كَلَامُ ابْنِ آدَمَ كُلُّهُ عَلَيْهِ لَا لَهُ إِلَّا أَمْرًا

---

[150] سورة التوبة, 40/9.

[151] صحيح البخاري, باب الجهاد, 128, (355/2).

[152] شرح التهيل, ج 1, ص 3.

[153] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, للسيوطي, تحقيق عبدالعال سالم مكرم, مؤسسة الرسالة, بيروت, 1992م, ج 1, ص 3.

[154] شرح الأشموني, ج 1, ص 11.

[155] شرح التسهيل, ج 1, ص 14.

بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهْيًا عَنْ مُنْكَرٍ، أَوْ ذِكْرًا لِلَّهِ)[156]، فبين أنّ كل ما سوى هذه الثلاثة من كلام ابن آدم عليه، أي يؤاخذ به، وليس الخطأ أحد هذه الثلاثة، ولا يؤاخذ به لقوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ ﴾[157]، فليس بكلام، ولذلك لم يعتد بقول الذي غلبه الفرح فقال مخطئاً: اللهم أنت عبدي وأنا ربك، بل عذره الرسول(ص) فقال: (أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ)[158].

شرح المسألة: اختلف النحاة في القصد من الكلام هل هو شرط أم لا؟ فمن اشترطه رأى أن الخطأ ليس بكلام، ومن لم يشترطه رأى أن الخطأ كلام.

يقول السيوطي: "وهل يشترط في الكلام القصد؟ قولان: أحدهما: نعم، وجزم به ابن مالك وخلائق، فلا يسمى ما ينطق به الساهي النائم كلاماً، وعلى هذا يزاد في الحدّ: مقصود، والثاني: لا، وصححه ابن حيان"[159].

---

[156] صحيح مسلم, كتاب التوبة, باب الحض على التوبة والفرح بها (99/17), رقم 2747.

[157] الأحزاب, 5/33.

[158] صحيح مسلم, 591/50.

[159] همع الهوامع, ج 1, ص 30.

وأرى أنّ تقيّد الكلام بما ذكره ابن مالك مبالغ فيه، وإلّا أفلا يقال للكلام المباح والذي هو ليس من ضمن ما ذكره، وليس العبد مؤاخذاً به، كلاماً!.

المسألة الثالثة: جواز الاسناد إلى الجمل باعتبار اللفظ.

يقول ابن مالك: " الاسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء، وقيل فيه وضعي وحقيقي، كقولك: زيد فاضل. وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو: زيد معرب، ولفعل نحو: قام مبني على الفتح، ولحرف نحو: في حرف جر، ولجملة نحو: (لَاحَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ)[160].

شرح المسألة: نرى ابن مالك يقيد الاسناد في تعريف الاسم باعتبار المعنى؛ لأنّ الاسناد عنده على وجهين:

-اسناد باعتبار المعنى (اختص بالأسماء)، ويسمى حقيقياً أو وضعياً.

-اسناد باعتبار اللفظ (يصلح للاسم، وللفعل، وللحرف، وللجملة). وهو في تقسيمه للإسناد مخالف لجميع النحويين، فليس الإسناد عندهم إلا على

[160] المسند, أحمد بن حنبل, 156/5.

وجه واحد، وهو الإسناد الحقيقي، ويدل على ذلك اجماع العلماء أن غير الاسم لا يخبر عنه، يقول أبو علي الفارسي:[161] " فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم".

المسألة الرابعة: دخول نون التوكيد على الفعل الماضي وضعاً المستقبل معنىً.

يقول ابن مالك: " ونون التوكيد علامة للفعل، وتلحق منه المضارع والأمر نحو: لا تفعلنَّ واذكرَنَّ الله، وقد تلحق الفعل الماضي وضعاً المستقبل معنى نحو قوله(ص): (فإِمَّا أَدْرَكَنَّ واحِدٌ منكُمُ الدَّجَّالَ)[162]، فلحقت أدرك وإن كان بلفظ الماضي؛ لأن دخول إما عليه جعله مستقبل المعنى"[163].

شرح المسألة: ذكر ابن مالك علامات تميز الفعل، ومنها نون التوكيد، وبين أنها تلحق المضارع والأمر، وهو المشهور عند جمهور النحاة، لكنه ذكر أنها تدخل على الماضي معنى، واستشهد بالحديث، وفي هذا توسيع وتقعيد لجواز إلحاق نون التوكيد بالماضي المستقبل معنىً.

---

[161] الإيضاح, لأبي علي الفارسي, ص 71.

[162] أخرجه مسلم, كتاب الفتن وأشراط الساعة, باب ذكر الدجال, 195/8.

[163] شرح التسهيل, ج 1, ص 21.

المسألة الخامسة: انصراف الماضي إلى الاستقبال إذا جاء صفة لنكرة عامة.

يقول ابن مالك: "وكذا الواقع صفة لنكرة عامة يحتمل المضي كقول الشاعر[164]:

ربَّ رَفدٍ هَرَقْتُه ذلك اليو مَ وأسرى منْ معشرٍ أَقْتالِ

ويحتمل الاستقبال كقول النبي(ص): (نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فأَدَّاها كَمَا سَمِعَهَا)[165]، فإنّ هذا منه (ص) ترغيب لمن أدركه في حفظ ما يسمعه منه (ص)، وذلك يقتضي أن بكون المعنى: نضر الله امرأ يسمع مقالتي فيؤديها كما يسمعها[166].

شرح المسألة: ذكر ابن مالك الحالات التي ينصرف فيها الماضي إلى المضي والاستقبال، ومنها مجيئه صفة لنكرة عامة، وقد وافقه السيوطي في ذلك واستشهد بالحديث نفسه، وأنكره أبو حيان فقال: "وهذه المثل في

---

[164] ديوان الأعشى الكبير, ص 13, والرفد: القدح الكبير. اقتال: جمع قِتلٍ وهو العدو والمقاتل والشجاع والقرن.

[165] أخرجه الإمام أحمد, 82/4.

[166] شرح التسهيل, ج 1, ص 37.

هـذه الاحتمـالات مـن كـلام ابـن مالـك" ووافقـه المـرادي.[167]وكـان اسـتدلال ابـن مالك بالحديث لمجرد التمثيل على قاعدة معروفة.

2.2- المبحث الثاني
الأحاديث الواردة في الاعراب

المسألة الأولى: لغة النقص في إعراب (الهن).

يقـول ابـن مالـك[168]: "وقـد جـرت عـادة أكثـر النحـويين أن يـذكروا الهـن مـع هـذه الاسمـاء فيـوهم ذلـك مسـاواته لهـن في الاسـتعمال، ولـيس كـذلك، بـل المشـهور فيـه إجـراؤه مجـرى يـدٍ في ملازمـة الـنقص إفـراداً وإضـافة، وفي إعرابـه بالحركـات، كمـا روي أن النـبي(ص) قـال: (مـن تَعـزَّى بعَـزَاء الجاهليـة، فأعِضُّـوه بِهَنِ أبيه ولا تَكْنُوا) [169].

شـرح المسـألة: الأسمـاء الخمسـة في اللغـة تعـرب بـالواو رفعـاً وبـالألف نصـباً وباليـاء جـراً بشـرط أن تكـون مفـردة غـير مصـغرة، ومضـافة إلى غـير يـاء المـتكلم، وأكثـر النحـويين يلحـق (الهـن) بهـذه الأسمـاء، فيـوهم ذلـك مسـاواتها لهـن في الاسـتعمال، ولكـن الأشـهر في هـن الـنقص-أي إعرابهـا بالحركـات-

---

[167] همع الهوامع, ج 1, ص 26.
[168] شرح التسهيل, ج 1, ص 48.
[169] أخرجه الإمام أحمد, 136/5.

والإتمام جائز ولكنه قليل، وأنكر الفراء جواز إتمامه[170]، يقول ابن هشام: "وأمّا (الهن) فإذا استعمل مفرداً نقص، وإذا أضيف بقي في اللغة الفصحى على نقصه، تقول: هذا هن، وهذا هنك فيكون في الإفراد والإضافة على حد سواء"[171]، وابن مالك احتج على لغة النقص في هن بالحديث السابق.

المسألة الثانية: جواز اثبات ميم في كلمة (فم) في النثر والنظم.

يقول ابن مالك: "وزعم الفارسي أن قوله من الرجز:[172]

يُصبحَ ظمآنَ وفي البحر فمُهْ

من الضرورات، بناء على أن الميم حقها ألا تثبت في غير الشعر، وهذا من تحكماته العارية من الدليل، والصحيح أن ذلك جائز في النثر والنظم[173]، وفي الحديث الصحيح: (لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ)[174].

شرح المسألة: للنحويين في اثبات ميم (فم) في الإضافة قولان:

---

[170] شرح ابن عقيل, محمد محي الدين عبدالحميد, دار الطلائع, القاهرة, 2009, ج 1, ص 44.

[171] شرح شذور الذهب, لابن هشام, ص 69.

[172] ديوان رؤبة بن العجاج, ص 159.

[173] شرح التسهيل, ج 1, ص 53،54.

[174] أخرجه البخاري, كتاب الصوم, باب فضل الصوم, 226/2.

_جواز اثباتها في الشعر والنثر، وعدم اقتصارها على الضرورة الشعرية، وهذا مذهب ابن مالك، وسيبويه، والجمهور.

ـاثبات ميم (فم) عند الاضافة في الضرورة الشعرية، وهو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، وابن عصفور[175].

وقد ذهب ابن مالك إلى إثبات الميم في (فم) في سعة الكلام واستشهد على ذلك بحديث رسول الله(ص) السابق.

المسألة الثالثة: الحاق الضمائر (الألف، والواو، والنون)، بالفعل مع مجيء فاعله اسماً ظاهراً.

يقول ابن مالك[176]: "وتنوب النون عن الضمة في فعل اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجمع، أو ياء مخاطبة، مكسورة بعد الألف غالباً، مفتوحة بعد أختيها"، واستشهد بقوله (ص): (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَار)[177].

شرح المسألة: جاء في الهمع: واللغة المشهورة أنه إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر فإنه يُجرد من علامة التثنية والجمع، ومن العرب من يلحقه

---

[175] المقرب, لابن عصفور, تحقيق علي محمد معوض, عادل أحمد عبدالموجود, دار الكتب العلمية , بيروت, لبنان, ج 1, ص 292.

[176] شرح التسهيل, ج 1, ص 54.

[177] أخرجه البخاري, كتاب مواقيت الصلاة, باب فضل صلاة العصر, 139/1.

(الألف، والواو، والنون)، على أنها حروف دوال كتاء التأنيث لا ضمائر، وهذه اللغة يسميها النحويون: لغة (أكلوني البراغيث)، ومنها قوله[178]:

وقد أسلماهُ مبعدٌ وحميمُ

وتنسب هذه اللغة إلى طيّ وإلى أزد شنوءة[179]، واستشهد ابن مالك بهذه اللغة على حديث رسول الله(ص) السابق، وسماها لغة يتعاقبون، وأصبحت فيما بعد تُعرف عند النحاة بهذا الاسم.واستدلاله لم يغير في القاعدة فقد تحدث عنها النحاة سابقاً.

المسألة الرابعة: حذف النون من الأفعال الخمسة في الرفع.

يقول ابن مالك: "وتحذف النون جزماً ونصباً، ولنون التوكيد، وقد تحذف لنون الوقاية، وندر حذفها مفردة في الرفع نظماً ونثراً"[180] ومن حذفها في الرفع نثراً قول النبي(ص): (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لاَ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا)[181].

---

[178] ديوان بن قيس الرُّقيّات, ص 159, وصدره: تولّى قتال المارقين بنفسه.

[179] همع الهوامع, ج 2, ص 257.

[180] شرح التسهيل, ج 1, ص 55.

[181] أخرجه الإمام أحمد, 167/1.

شرح المسألة: الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، وإذا اتصل بهذه النون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفاً، أو إدغامها في نون الوقاية والفك[182]، ولجواز حذف النون من غير ما تقدم من الأسباب قولان:

الأول: اختصاص ذلك بالضرورة الشعرية. وقد ذكره ابن جني في الخصائص[183].

الثاني: تحذف نون الرفع مفردة من الأفعال الخمسة في النظم والنثر نادراً. وذكره ابن مالك واستشهد بقول الرسول(ص)، فردّ بذلك على اختصاص حذفها بالضرورة الشعرية.

المسألة الخامسة: التثنية والجمع لما اختلف معناه.

يقول ابن مالك[184]: "التثنية جعلُ الاسم القابل دليل اثنين، متفقين في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً"، واستشهد على جواز تثنية ما اختلف معناه وجمعه

---

[182] شرح الكافية الشافية, لابن مالك, تحقيق عبد المنعم هريدي, دار المأمون للتراث, ج 1, ص 208.

[183] الخصائص, لابن جني, ج 1, ص 388.

[184] شرح التسهيل, ج 1, ص 62.

بحديث رسول الله(ص): (الْأَيْدِي ثَّلَاثَةُ، فيَدُ اللَّهِ الْعُلْيَا، وَيَدُ الْمُعْطِي الَّتِي تَلِيَهَا، وَيَدُ السَّائِلِ السُّفْلَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)[185].

شرح المسألة: اختلف النحاة في جواز التثنية والجمع لما اختلف معناه إلى مذهبين:

ـــ منعها نحاة، أو وصفوها بالشذوذ، وممن ذهبوا إلى ذلك ابن عصفور،[186]وناظر الجيش.[187]

ـ وأجازها آخرون، وممن ذهب إليه ابن الأنباري، وابن مالك. يقول ابن مالك[188]: " ومنع أكثر الناس التثنية والجمع في الأسماء المتفقة لفظاً لا معنى، والذي أراه أنّ ذلك جائز إذا فهم المعنى، كقولك: رأيت نجمين سماوياً وأرضياً"وردّ على من منع، أو حكم بشذوذه، واستدل بحديث رسول الله(ص) السابق.

---

[185] أخرجه الإمام أحمد, 446/1.

[186] المقرب, لابن عصفور, ص 435.

[187] تمهيد القواعد, لناظر الجيش, ج 1, ص 306.

[188] شرح الكافية, لابن مالك, ج 4, ص 1793.

المسألة السادسة: ما أُعرب إعراب المثنى وفي المعنى جمع.

يقول ابن مالك[189]: " ومن المعرب كمثنى وهو في المعنى جمع قوله تعالى: ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾[190]، وقوله (ص): (الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا)[191].

شرح المسألة: ألحق النحاة بالمثنى في الإعراب ألفاظاً تشبهه، وليست بمثناة حقيقة، ومن ذلك ما خرج عن حقيقة التثنية بكونه مخالفاً لمعنى التثنية لدلالته على أكثر من اثنين، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[192]، بمعنى كرّات[193]، ومثّل ابن مالك على هذا بالحديث الشريف السابق.

المسألة السابعة: تلبس كلمة (حوال) بعلامة التثنية.

يقول ابن مالك: "ومن المعرب أعراب المثنى ما هو مفرد، ولا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه، ومنه ما يصلح للتجريد، ولا يختلف معناه محْول

---

[189] شرح التسهيل, ج 1, ص 68.

[190] سورة الحجرات, 10/49.

[191] أخرجه البخاري, كتاب البيوع, باب إذا لم يُوقَّت في الخيار هل يجوز البيع, 64/3.

[192] سورة الملك, 4/67.

[193] شرح التسهيل, ج 1, ص 67.

وحَـوال، فتجريـدهما كقولـه تعـالى: ﴿ فَلَمَّـا أَضَـاءَتْ مَـا حَوْلَـهُ ﴾[194]، وتلبسـهما بعلم التثنية كقول النبي (ص): (اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلاَ عَلَيْنَا) [195].

شـرح المسـألة: شـرح ابـن مالـك مـا يعـرب إعـراب المثـنى، فقسـمه إلى قسـمين: مـاهو مفـرد، ولا يصـلح للتجريـد وعطـف مثلـه عليـه، ومنـه مـا يصـلح للتجريـد ولا يختلـف معنـاه إن جُـرّد وهـو: محْـول، وحـوال، ثم مثـل علـى الأول وهوحـال التجريـد، وثـنى بـذكر تلبسـهما بعلامـة التثنيـة، واستشـهد بالحـديث على ذلك، ففيه اقتران حوال بعلامة التثنية[196].

المسـألة الثامنـة: جمـع أهـل علـى أهلـون، وإعرابهـا إعـراب الجمـع المذكر السالم.

يقـول ابـن مالـك: [197] " أمـا أهلـون فجمـع أهـل، وأهـل غـير مسـتوف لشـروط هـذا الجمـع، إذ لـيس علمـاً، ولا صـفة، فكـان حقـه ألا يجمـع هـذا الجمـع، كمـا لم يجمـع آلـو لكـن أهـلاً اسـتعمل اسـتعمال "مسـتحق " في قـولهم:

---

[194] سورة البقرة, 17/2.

[195] أخرجه البخاري, كتاب الجمعة, باب الدعاء إذا كثر المطر, 30/2.

[196] همع الهوامع, ج 1, ص 135.

[197] شرح التسهيل, 83 ، 84.

هو أهل كذا، وأهل له، فأجري مجراه في الجمع، قال تعالى: ﴿ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾[198]، وقال النبي (ص): (إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ)[199].

شرح المسألة: للمفرد شروط حتى يصح جمعه جمع المذكر السالم، ولكن قد تختلف هذه الشروط، ومع ذلك يعرب جمع المفرد مثل إعراب الجمع المذكر السالم، وهذا يتوقف على السماع، ومن ذلك كلمة (أهل) فمع كونها لم تتوفر فيها الشروط؛ إلا أنه قد سمع جمعها وإعرابها إعراب الجمع المذكر السالم، وعلل ابن مالك ذلك بكونها تستعمل بمعنى كلمة (مستحق) فأجريت مجراها في الإعراب.

المسألة التاسعة: تثنية اسم الجمع المكسّر.

يقول ابن مالك[200]: " مقتضى الدليل ما دلّ على جمع، لأن الجمع يتضمن التثنية، إلا أن الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتفق لفظا جمعين مقصودٍ عطف احدهما على الآخر استغنى فيهما بالتثنية عن العطف، كما استغنى بها عن عطف الواحد على الواحد، ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع

---

198 سورة الفتح, 11/48.

199 أخرجه أحمد, 127/3.

200 شرح التسهيل, ج 1, ص 105.

في نحو: مساجد ومصابيح... والمسوغ لتثنية الجمع مسوغ لتكسيره، والمانع من تثنيته مانع من تكسيره، ولما كان شيه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما أشبه بالواحد أولى به ، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾[201]، وكقول النبي (ص): (مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ)[202].

شرح المسألة: أجمع النحاة على أنّ القياس ألّا يثنى ما دلّ على جمع، يقول ابن يعيش[203]: " القياس يأبى تثنية الجمع وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، والتثنية تدلّ على القلة، فهما معنيان متدافعان، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة"، ويقول لبن الحاجب: "تثنية الجمع قليل وسبب قلته أن مفرده يعطي ما تعطي التثنية، فيقع ذكر التثنية ضائعاً ".

وهكذا فالقياس ألّا يثنى الجمع ولكن ورد عن العرب ما يخالف هذا القياس، يقول السيرافي: " الجمع لا يثنّى إلا فيما تثنيه العرب، وإنما تثنيه العرب فيما يذهبون فيه مذهب شيئين مختلفين، كقولهم: إبلان: إذا أرادوا

---

[201] سورة آل عمران, 155/3.

[202] أخرجه أحمد, 82/2.

[203] شرح المفصل للزمخشري, لابن يعيش الموصلي, قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط 1, 2001م, ج 3, ص 209.

إبـل قبيلـة، وإبـل قبيلـة أخـرى "[204]، وقـد ذكـر الزمخشـري:[205] " انـه قـد يثـنى الجمـع علـى تأويـل الجمـاعتين والفـرقتين " وهـذا مـا ذهـب إليـه ابـن مالـك بجـواز تثنيـة اسـم الجمـع، وجمـع التكسـير، إن احتـاج المعـنى إلى التثنيـة، لـورود ذلـك بالسماع.

المسـألة العاشـرة: الأوجـه الجـائزة في المضـاف إلى المثـنى، فـلا يجـوز العدول عن التثنية إلا إذا أمن اللبس.

يقـول ابـن مالـك[206]: "فـإذا وجـدت الشـروط في المضـافين المـذكورين فلفـظ الجمـع أولى بـه مـن لفـظ الإفـراد، ولفـظ الإفـراد أولى بـه مـن لفـظ التثنيـة، وذلـك أنهـم اسـتثقلوا تثنيتـين في شـيئين همـا شـيء واحـد لفظـاً ومعـنى، وعـدلوا إلى غـير لفـظ التثنيـة، فكـان الجمـع أولى لأنـه شـريكهما في الضـم، وفي مجـاوزة الإفـراد، وكـان الإفـراد أولى مـن التثنيـة لأنـه أخـف منهـا وامـراد بـه حاصـل، إذ لا يـذهب وهـم في نحـو: أكلـت رأس شـاتين، إلى أن معـنى الإفـراد مقصـود، ولكـون الجمـع بـه أولى جـاء بـه الكتـاب العزيـز نحـو: ﴿ فَقَـدْ صَـغَتْ قُلُوبُكُمَـا ﴾[207]، ونحو:

---

[204] شرح كتاب سيبويه, لأبي سعيد السيرافي, تحقيق أحمد حسن مهدلي, علي سيد علي, دار الكتب العلمية, بيروت, ص 367.

[205] شرح المفصل,لابن يعيش, ج 3, ص 208.

[206] شرح التسهيل, ج1 ص106.

[207] سورة التحريم. 4/66.

﴿ فَـــاقْطَعُوا أَيْـــدِيَهُمَا ﴾[208]، وفي الحـــديث: (إِزْرَةُ الْمُـــؤْمِنِ إِلَى أَنْصَـــافِ سَـــاقَيْهِ)[209] وجـــاء لفـــظ الإفـــراد أيضـــاَ في الكـــلام الفصـــيح دون ضـــرورة، ومـــن الحـــديث في وصـــف وضـــوء النـــبي (ص): (ومســـح أذنيـــه ظاهرهمـــا وباطنهمـــا)، ولم يجىء لفظ التثنية إلا في الشعر.

شـــرح المســـألة: يجـــوز لفـــظ مـــاهو مثـــنى أصـــلاً بلفـــظ الجمـــع، وذلـــك إذا كـــان الشـــيئان كـــل واحـــد منهمـــا بعـــض شـــيء مفـــرد مـــن صـــاحبه[210]، فجـــاز في الآيـــة الجمـــع لكلمـــة (قلـــوب) وهمـــا اثنـــان لأن لكـــل إنســـان قلبـــاً، ومـــا لـــيس في الإنســـان منـــه إلا واحـــد جـــاز أن يجعـــل الاثنـــان فيـــه بلفـــظ الجمـــع، وجـــاز أن يجعـــل بلفـــظ التثنيـــة[211]، وقـــد استشـــهد ابـــن مالـــك بمـــا ســـبق علـــى أن المختـــار في المضـــافين لفظـــاً أو معـــنى إلى متضـــمنيهما لفـــظ الجمـــع ثم الإفـــراد ثم التثنيـــة، واطرّدَ قياس الجمع والإفراد ثم التثنية في الشعر فقط.

المســـألة الحاديـــة عشـــرة: إذا لم يكـــن المضـــاف جـــزأي المضـــاف إليـــه ولا كجزأيه، فلا يجوز العدول عن التثنية إلا إذا أمن اللبس.

---

[208] سورة المائدة, 38/5.

[209] أخرجه أحمد,6/3.

[210] الكتاب, ج 3, ص 621.

[211] همع الهوامع, ج 1, ص 169.

يقول ابن مالك[212]: "وإن لم يكن المضاف جزأي المضاف إليه ولا كجزأيه لم يعدل عن لفظ التثنية غالباً، نحو: قضيت درهميكما؛ لأن العدول في مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع في اللبس غالباً، فإن أمن اللبس جاز العدول إلى الجمع سماعاً عند غير الفراء، وقياساً عنده، ورأيه في هذا أصح، لكونه مأمون اللبس، مع كثرة وروده في الكلام الفصيح.، كقول النبي (ص) لأبي بكر، وعمر، رضي الله عنهما: (مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بُيُوتِكُمَا)[213]، وقوله لعلي، وفاطمة، رضي الله عنهما: (إذا أَوَيْتُمَا إلى مَضَاجِعِكُمَا فَسَبِّحَا اللهَ تَعالى ثلاثاً وثلاثينَ)[214].

شرح المسألة: مرّ في المسألة السابقة أن الأولى في المضاف إذا كان جزءاً من المضاف إليه أن يعدل به عن لفظ التثنية إلى الجمع، فإذا تخلّف هذا الشرط، فلا يجوز لأن اللبس حاصل، أما إذا أمن اللبس جاز العدول إلى الجمع، وقد استدل على ذلك بما سبق من الأحاديث.

---

[212] شرح التسهيل, ج 1, ص 107.

[213] أخرجه مسلم, 116/6.

[214] أخرجه البخاري, 78/8.

3.2.-المبحث الثالث

الأحاديث الواردة في المعارف

المسألة الأولى: عود الضمير مفرداً مذكراً على جماعة الإناث بعد أفعل التفضيل.

يقول ابن مالك[215]: "يأتي ضمير الغائبين، كضمير الغائبة كثيراً لتأوُّلِهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلاً لتأوُّلهم بواحد يُفْهِم الجمع أو لسدِّ واحد مسَدّهم، ويعامل بذلك ضميرُ الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً، ودونه قليلاً... ومثال ذلك في ضمير الإناث قوله (ص): (خَيْرُ النِسَاء رَكِبَتِ الإِبِلَ صَوالِحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ ، أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ)[216].

شرح المسألة: ذهب ابن مالك على أن الضمير قد يعود إلى الإناث بلفظ الإفراد، وذكر بأن هذا يكون كثيراً بعد أفعل التفضيل، وقليلاً فيما عدا ذلك، واستشهد بالحديث السابق، وقد اعترض أبو حيان على رأي ابن مالك في هذه المسألة، فقال: وأين كثرة هذا؟ وهو لم يذكر منه إلا هذا

---

[215] شرح التسهيل, ج 1, ص 124,126.

[216] أخرجه البخاري, باب إلى من ينكح وأي النساء خير, 6/7.

لأثـــر، مـــع أنـــه يحتمـــل ألا يكـــون لفـــظ رســـوت الله (ص)، إذ جـــوزوا النقـــل بالمعنى[217].

أمـــا ابـــن مالـــك فقـــد بـــنى علـــى هـــذا الشـــاهد حكمـــاً نحويـــاً، وهـــو عـــود الضمير مفرداً مذكراً على جماعة الإناث بعد أفعل التفضيل.

المسألة الثانية: جواز إلحاق (قط) نون الوقاية.

يقـــول ابـــن مالـــك[218]: "تلحـــق قبـــل يـــاء المـــتكلم إن نُصـــب بغـــير صـــفة، أو جُـــرَّ بمـــن أو عـــن أو قـــد أو قـــط أو بَجَـــل أو لَـــدُن، نـــونٌ مكســـورة للوقايـــة، وحـــذفها مـــع لـــدن وأخـــوات ليـــت جـــائز، ومـــع بجـــل ولعـــلّ أعـــرف مـــن الثبـــوت، ومـــع لـــيس وليـــت ومـــن وعـــن وقـــط بـــالعكس، واستشـــهد علـــى اتصـــال النـــون بقـــط بالحـــديث الشـــريف: (قَـــطْ قَـــطْ بِعِزَّتِـــكَ وكَرَمِـــكَ)[219]، وقـــال أن الحـــديث يـــروى بســـكون الطـــاء وكســـرها مـــع يـــاء ودون يـــاء، وقطـــني بنـــون الوقايـــة، وقـــطٍ بـــالتنوين، وبالنون أشهر[220].

شـــرح المســـألة: للنحـــاة في الحـــاق نـــون الوقايـــة ب (قـــط) إذا اتصـــل بهـــا يـــاء المـــتكلم مـــذهبين: فـــذهب جمهـــور النحـــاة إلى أنـــه إذا اتصـــلت يـــاء المـــتكلم

---

[217] التذييل والتكميل في شرح التسهيل, لأبي حيان الأندلسي, تحقيق حسن هنداوي, دار القلم, دمشق,ج 2, ص 145.

[218] شرح التسهيل, ج 1, ص 130.

[219] أخرجه البخاري, كتاب تفسير القرآن, 138/6.

[220] شرح التسهيل، ج 1, ص 133.

بقد وقط لزمها نون الوقاية، لئلا يتغير آخرها عن السكون، ولا تحذف إلا عند الضرورة.

وذهب ابن مالك وابن الحاجب إلى أن الأشهر في (قطني) ثبوت نون الوقاية، وعلى هذا فيجوز حذفها في سعة الكلام ولكنه قليل. يقول ابن الحاجب:[221] " ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي، ومع المضارع عريَّاً عن نون الإعراب، وأنت مع النون ولدن وإنّ وأخواتها مخيّر، ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط، وعكسها لعلّ " ، وذهب ابن مالك إلى أن نون الوقاية في(قد وقط)، غير لازمة زيجوز حذفها في سعة الكلام، خلافاً لمن خص ذلك بالضرورة، وبنى بذلك حكماً نحوياً جديداً.

المسألة الثالثة: اتصال نون الوقاية باسم الفاعل.

يقول ابن مالك[222]: " ومقتضى الدليل مصاحبة النون الياء مع الأسماء المعربة لتقيها خفي الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك فنبهوا عليه في بعض أسماء الفاعلين، كما مضى من أمسلمني، ومعييني، والموافيني، ومن ذلك قراءة بعض القراء: ﴿ هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونِ ﴾[223]،

---

[221] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, تحقيق يحيى بشير معري, الإدارة العامة للثقافة والنشر, جامعة الإمام محمد بن سعود, ج 2, ص 161.

[222] شرح التسهيل, ج 1, ص 135.

[223] سورة الصافات, 54/37.

بتخفيف الطاء، وكسر النون، وفي البخاري أن النبي (ص) قال لليهود: (هَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي)[224] كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ المعتمد عليها.

شرح المسألة: الأصل في النون الوقاية اتصالها بالأفعال، وإنما اتصلت بغيره للشبه به، والقياس ألّا تدخل على الأسماء المعربة، ولحاقها باسم الفاعل مخالف للقياس، وهو ما ذهب إليه ابن مالك، غير أنه استدل بما ورد في الحديث على جواز إلحاق نون الوقاية اسم الفاعل سماعاً.

المسألة الرابعة: اتصال نون الوقاية بأفعل التفضيل.

يقول ابن مالك[225]: " ولما كان لأفعل التفضيل شبه بالفعل معنى ووزناً، وخصوصاً بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة في قول النبي (ص): (غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ)[226]، والأصل: أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه،، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون، كما فعل بأسماء الفاعلين المذكورة، وأخوف على هذا الوجه مصوغ من فعل المفعول كقولهم : أزهى من ديك، وكقوله (ص): (أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الأَئِمَّةَ المِضِلُّوْنَ)[227]، ويمكن أن يكون من

---

[224] أخرجه البخاري, كتاب الطب, 32/7.

[225] شرح التسهيل, ج 1 , ص 135.

[226] أخرجه مسلم, كتاب الفتن وأشراط الساعة, 197/8.

[227] أخرجه مسلم, باب ذكر الدجال وصفته وما معه, 2250/4.

أخاف، فإن صوغ أفعل التفضيل، وفعل التعجب من فِعْلٍ على أفْعَل مطرد عند سيبويه، فيكون المعنى على هذا: غير الدجال أشد إليَّ إخافة عليكم من الدجال.

ويجوز أن يكون من باب وصف المعاني على سبيل المبالغة بما يوصف به الأعيان، فيقال: شعرٌ شاعرٌ، وخوفٌ خائفٌ،...ثم يصاغ أفعل باعتبار ذلك المعنى فيقال: شعرك أشعر من شعره، وخوفي أخوف من خوفك، ومنه قوله (ص): (أَشْعَرُ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَتْ بِهَا الْعَرَبُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلٌ)[228]، وتقدير الحديث مسلوكاً به هذا السبيل: خوف غير الدجال أخوفُ خوفي عليكم، فحذف المضاف إلى غير أقيم غير مقامه، وحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت الياء مقامه فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون كما فعل بأسماء الفاعلين[229].

شرح المسألة: ورد إلحاق نون الوقاية بأفعل التفضيل على غير قياس، واستشهد ابن مالك عليه بحديث (غير الدجال)، ووجهه بتوجيهين:

أن يكون أخوف مصوغاً من فعل المفعول، وعليه فيكون المعنى: غير الدجال أشد إليّ إخافة عليكم من الدجال.

---

[228] صحيح مسلم, كتاب الشعر, 1768/4.

[229] شرح التسهيل, ج 1, ص 136.

أو أن يكون أخوف من باب خوفٌ خائفٌ، فهو وصف للمعنى بما توصف به الأعيان على سبيل المبالغة، والمعنى على هذا: خوف غير الدجال أخوف خوفي عليكم.

المسألة الخامسة: ما يرجح من الاتصال والإنفصال عند اجتماع ضميرين.

يقول ابن مالك[230]: "فكل ضمير تراه كهاء أعطيتكه، في كونه ثاني منصوبين بفعل غير قلبي، فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصاله أجود، ولذلك لم يأتي في القرآن إلا متصلاً كقوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ ﴾[231]، وظاهر كلام سيبويه أن لاتصال لازم، ويدل على عدم لزومه قول النبي (ص): (فَإِنَّ اللهَ ملَّكَكُمْ إيَّاهُمْ، ولَوْ شَاءَ مَلَّكهُمْ إيَّاكُمْ).

شرح المسألة: اتفق جمهور النحاة في نحو: (أعطيتكه) على جواز الاتصال والانفصال، مع ترجيح الاتصال. قال الزمخشري:[232] " إذا التقى ضميران في نحو قولهم: الدرهم أعطيْتُكَهُ...جاز أن يتصلا كما ترى، وأن

---

[230] شرح التسهيل, ج 1 ص 149.

[231] سورة الأنفال, 43/8.

[232] شرح المفصل, لابن يعيش, ج 2, ص 320.

ينفصل الثاني كقولك: أعطيتك إياه "، وذكر ابن عصفور أن من المواضع التي يجوز فيها اتصال الضمير وانفصاله أن يكون الضمير مفعولاً ثانياً لباب أعطيت، وأن الاتصال فيه أحسن من الانفصال[233]، وذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه جمهور النحاة من جواز الاتصال والانفصال مع ترجيح الاتصال.

المسألة السادسة: اتصال الضمير وانفصاله في باب (كنته).

يقول ابن مالك[234]: " ويُختار اتصال هاء أعطيتكه...وكهاء أعطيتكه هاء نحو: كنته، واستشهد على ذلك بقول النبي (ص) لعائشة (ر): (إيَّاكِ أَنْ تَكُونِيْهَا يا حُمَيْرَاءُ)[235]، وقوله (ص) لعمر (ر) في ابن صياد:[236] (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ)[237].

شرح المسألة: ذهب جمهور النحاة إلى جواز الاتصال والانفصال في الضمير المنصوب بكان أو إحدى أخواتها مع ترجيح الانفصال.

---

[233] شرح جمل الزجاجي, لان عصفور, تحقيق صاحب أبو جناح, ج 2, ص 18.

[234] شرح التسهيل, ج 1, ص 149.

[235] نسب ابن منظور في اللسان مادة (حمر) هذا الحديث لعلي كرم الله وجهه, ج 2, ص 990.

[236] أخرجه البخاري, كتاب الجنائز, 96/2.

[237] شرح التسهيل, ج 1, ص 151.

قال سيبويه[238]: " ومثل ذلك كان إيّاه لأن كانه قليلة...وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني وكانني "، ويقول الزمخشري:[239] " الاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفصال "، وذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه النحاة من جواز الاتصال والانفصال، وقال[240]: " إن الوجهان مسموعان فاشتركا في الجواز، إلا أن الاتصال ثابت في النظم والنثر، والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم، فرجح الاتصال لأنه أكثر في الاستعمال ".

المسألة السابعة: مجيء (أيّ) استفهامية واستغناؤها بمعنى الإضافة إن عُلم المضاف إليه.

يقول ابن مالك[241]: " وتقع أيٌّ شرطية، واستفهامية...وقد يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه"، واستشهد على الاستفهامية، واستغنائها بمعنى الإضافة عن لفظها بقول ابن مسعود للنبي(ص): (أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا، قَالَ:

---

238 الكتاب,ج 2, ص 258.

239 شرح المفصل, ج 2, ص 322.

240 شرح التسهيل, ج 1, ص 150.

241 شرح التسهيل، ج 1, ص 215.

قُلْتُ ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: ثُمَّ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ، قَالَ: قُلْتُ ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)[242].

شرح المسألة: ذكر ابن مالك أن (أيّ) تأتي استفهامية، واستشهد على ذلك بقول ابن مسعود: أيّ الأعمال...، وذكر من أحكامها: جواز حذف المضاف إليه واستغناؤها بمعناه عن لفظه إذا فهم المعنى، واستشهد بقوله: ثمّ أيّ...، وكان استشهاده لمجرد التمثيل.

المسألة الثامنة: جواز الفصل بين الموصول والصلة بالقسم

يقول ابن مالك[243]: "الموصول والصلة كجزأي اسم، فلهما ما لهما من ترتيب، ومنع فصل بأجنبي إلا ما شَذّ...ولا يدخل في الأجنبي القسم؛ لأنه يؤكد الجملة الموصول بها، كقول النبي (ص):[244] (وَأَبَنُوهُمْ بِمَنْ وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَطُّ).

شرح المسألة: لايجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، ولن يجوز الفصل بالقسم؛ لأنه لايعد من الأجنبي ولأن فيه تأكيداً للصلة، واستشهد ابن مالك على ذلك بالحديث السابق.

---

[242] أخرجه البخاري, كتاب مواقيت الصلاة, 112/1.

[243] شرح التسهيل، ج 1, ص225،226

[244] أخرجه البخاري, كتاب تفسير القرآن, 107/6

4.2 -المبحث الرابع
الأحاديث الواردة في باب المرفوعات

- الشواهد الواردة في المبتدأ.

- الشواهد الواردة في النواسخ.

- الشواهد الواردة في الفاعل ونائب الفاعل.

الشواهد الواردة في باب المبتدأ

المسألة الأولى: وجوب ذكر الخبر بعد لولا، إذا كان المعنى لايستقيم بحذفها.

يقول ابن مالك[245]: " وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية، لأنه معلوم بمقتضى لولا، إذ هي دالة على الامتناع لوجود، فغذا قيل: لولا زيدٌ لأكرمت عمراً، لم يشك في أن المراد: وجود زيد مانع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعيّن المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده، وحلوله محله. والمراد هنا بالثبوت الكون المطلق، ولو أريد كون مقيّد لا دليل عليه لم يجز الحذف، نحو: لولا زيد سالماً ما سلم. ولو لا عمروٌ عندنا لهلك، ومنه قوله

[245] شرح التسهيل, ج 1, ص 266 ـ267.

(ص): (لَـــوْلاَ قَوْمُـــكِ حَـــدِيثٌ عَهْـــدُهُمْ بِكُفْـــرٍ لَأَسَّسْـــتُ البَيْـــتَ عَلَـــى قَوَاعِـــدِ إِبْرَاهِيْمَ)[246].

شرح المسألة: للنحاة في حذف الخبر بعد لولا مذهبان:

الأول: ذهـــب جمهـــور النحـــاة إلى أن خـــبر المبتـــدأ الواقـــع بعـــد لـــولا واجـــب الحـــذف مطلقـــاً، ولا يكـــون إلا كونـــاً مطلقـــاً، فـــإذا قلـــت: لـــولا زيـــد لكـــان كـــذا، فالتقـــدير: لـــولا زيـــد موجـــود[247]، ويقـــول الزمخشـــري: " وقـــد أُلتُـــزم حـــذف الخبر في قواهم: لولا زيد لكان كذا، لسدّ الجواب مسدّه "[248].

الثـــاني: مـــذهب ابـــن مالـــك، والرّمـــاني، والشـــجري، والشـــلوبين، ويـــرى أصحاب هذا المذهب أن المبتدأ المذكور بعد لولا على ثلاثة أضرب:

ـــ مخـــبر عنـــه بكـــون غـــير مقيـــد، نحـــو: لـــولا زيـــد لزارنـــا عمـــرو، هـــذا يلـــزم حـــذف خبره.

ـــ مخـــبر عنـــه بكـــون مقيـــد، نحـــو: لـــولا زيـــد غائـــب لم أزرك، ومنـــه أيضـــاً الحـــديث السابق، وهذا النوع لا يدرك معناه عند حذفه.

---

[246] صحيح البخاري, كتاب العلم, 40/1.

[247] ارتشاف الضرب من لسان العرب, لأبي حيان الندلسي, تحقيق رجب عثمان محمد, مكتبة الخانجي, القاهرة, ج 3, ص 1089.

[248] شرح المفصل, لابن يعيش, ج 1, ص 241.

ـ مخبر عنه بكون مقيد، يدرك معناه عند حذفه، كقولك: لولا أخو زيد ينصره لغُلب، وهذا يجوز فيه اثبات الخبر وحذفه.

يقول ابن مالك[249]: " وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرّماني، والشجري، والشلوبين، وغفل عنه أكثر الناس "، وبذلك يكون ابن مالك قد خالف كثير من النحاة، بما ذهب إليه من ثبوت الخبر بعد لولا مستشهدا بالحديث السابق، والذي بنى عليه حكماً نحوياً غفل عنه كثير من النحاة.

المسألة الثانية: مجيء الحال السادة مسدّ الخبر جملة اسمية بالواو.

يقول ابن مالك[250]: " ومن الحذف الواجب حذف الخبر قبل الحال، غذا كان المبتدأ أو معموله عاملاً في مفسر صاحبها، أو مؤولاً بذلك، نحو: ضربي زيداً قائماً، وأصله عند أكثر البصريين: ضربي زيداً إذا كان قائماً، فالمبتدأ ضربي وخبره (إذا) وكان تامة؛ لأنها لو كانت ناقصة لكان خبرها قائماً، ولو كان خبرها لجاز أن يعرف، ولامتنع أن تقع موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، ولكن العرب التزمت تنكيره، وأوقعت موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، فعلم أنه حال لا خبر، ومثال وقوع

---

[249] شرح التسهيل, ج 1, ص 267.

[250] شرح التسهيل, ج 1, ص 268.

الجملة المذكورة موقعه قول النبي عليه السلام: (أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ)[251].

شرح المسألة: في جواز وقوع الحال السادة مسدّ الخبر جملة اسمية أقوال:

_المنع سواء كانت بواو أو بدونها وهو ما نقا عن سيبويه[252].

-الجواز بواو لا بدونها، فالمشهور من قول النحويين غير الكسائي أن الحال التي تسد مسد الخبر إذا كانت جملة اسمية لا تستغني عن الواو؛ والذي حملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلافه[253].

-الجواز مطلقاً وعليه الكسائي واختاره ابن مالك[254].

وقد استدل ابن مالك بالحديث النبوي السابق على جواز وقوع الجملة الاسمية بالواو حالاً سادة مسدّ الخبر، وهو المشهور من كلام النحاة، فكان استدلاله لمجرد التمثيل على قاعدة معروفة.

المسألة الثالثة: مسوغات الابتداء بالنكرة.

---

[251] أخرجه مسلم, كتاب الصلاة, 231/1.

[252] التذييل والتكميل, ج 3, ص 306.

[253] شرح التسهيل, ج 1, ص 275.

[254] المصدر السابق, ص 275.

يقول ابن مالك[255]: " والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يعرفان، وقد ينكران بشرط الفائدة، وحصولها في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون: وصفاً، أو موصوفاً بظاهر أو مقدر، أو عاملاً، أو معطوفاً، أومعطوفاً عليه، أو مقصوداً به العموم ".

ومثال الابتداء بنكرة موصوفة[256] بظاهرٍ قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[257]، وفي الحديث: (شَوْهَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءِعَقِيْمٍ)[258].

ومثال الابتداء بنكرة عاملة[259] قوله (ص): (أَمَرٌ بِمَعْرُوفٍ وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ)[260]، ويدخل في هذا المضاف إلى نكرة كقوله (ص): (خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ)[261].

شرح المسألة: الأصل في المتدأ التعريف، وقد يأتي المبتدأ نكرة إذا أفادت، وقد ذكر ابن مالك مسوغات الابتداء بالنكرة ومن ذلك:

---

[255] المصدر السابق, ص 278.
[256] المصدر السابق, ص 279.
[257] سورة البقرة, 221/2.
[258] المعجم الكبير للطبراني, 416/19.
[259] شرح التسهيل, ج 1, ص 280.
[260] صحيح مسلم, باب الزكاة, 82/3.
[261] أخرجه أبو داود, 560/2.

-كونها عاملة واستشهد ابن مالك عليه بحديث: " أمر بمعروف خير..." السابق، ويدخل في هذا المضاف إلى نكرة واستدلّ عليه بحديث: " خمس صلوات..." السابق.

-كونه نكرة موصوفة بظاهر واستدلّ عليه بحديث: "شوهاء ولود..."السابق.

وخلاصة القول: أن ما ذكره ابن مالك من مسوغات الابتداء بالنكرة، والتمثيل عليها بما ورد في الحديث، كان لمجرد التمثيل على قاعدة نحوية.

المسألة االرابعة: الإخبار عن المفرد بجملة اتحدت به في المعنى.

يقول ابن مالك[262]: " ومن الإخبار عن مفرد بجملة اتحدت به معنى قول النبي (ص): (أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ)[263].

شرح المسألة: المبتدأ يكون له خبر، وهذا الخبر إما أن يكون: جملة أومفرداً، فإن كان الخبر جملة، وكان معناها نفس معنى المبتدأ، فلا تحتاج

[262] شرح التسهيل, ج 1, ص 296.
[263] أخرجه الترمذي, 3585.

الجملة فيه إلى رابط، نحو: نطقي الله حسبي. ومنه أيضاً قوله (ص): "أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله "، قال الشلوبين[264]: " هذا مما فيه الخبر نفس المبتدأ في المعنى، فلم تحتج الجملة إلى ضمير الشأن "، واستدلال ابن مالك بهذا الحديث جاء لمجرد التمثيل على قاعدة نحوية معروفة.

الشواهد الواردة في النواسخ

المسألة الأولى: سبب تسمية (كان وأخواتها) أفعالاً ناقصة.

يقول ابن مالك[265]: " وتسمى نواقص لعد اكتفائها بمرفوع، لا لأنها تدل على زمن دون حدث، فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس"، ثم بيّن بطلان دعوى دلالتها على الزمن دون الحدث من عشرة وجوه، ومنها أن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل، كما جاء في الحديث:(إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْراً، وَكَائِنٌ عَلَيْكُمْ وِزْراً)[266].

شرح المسألة: للنحاة في سبب تسمية (كان وأخواتها) بالأفعال الناقصة رأيان:

---

[264] عقود الزبرجد, للسيوطي, تحقيق سلمان القضاة, دار الجيل, بيروت, ط 1, 1997م, ج 2, ص 70.

[265] شرح التسهيل, ج 1, ص 322.

[266] أخرجه الدارمي, 759/1.

الأول: لـــدلالتها علـــى الـــزمن دون الحـــدث، وهـــذا مـــا ذهـــب إليـــه جمهـــور النحـــاة[267]، يقـــول ابـــن الســـراج[268]: " وأخـــوات كـــان: صـــار، أصـــبح، أمســـى، ظـــلّ، بـــات، صـــار، أضـــحى، مـــادام، مـــازال، لـــيس، ومـــا أشـــبه ذلـــك ممـــا يجـــيء عبارة عن الزمان فقط".

الثـــاني: يـــرى أن تســـميتها بالناقصـــة لعـــدم اكتفائهـــا بـــالمرفوع، وذلـــك أن فائـــدتها لا تـــتم بـــذكر المرفـــوع، بـــل تحتـــاج إلى المنصـــوب، وهـــذا مـــا ذهـــب إليـــه ابـــن مالـــك مخالفـــاً بـــذلك جمهـــور النحـــاة، ووافقـــه أبـــو حيـــان بقولـــه[269]: " والمشـــهور والمنصـــور أنهـــا تـــدلّ علـــى الحـــدث والزمـــان "، ويقـــول ابـــن مالـــك[270]: " فـــإذا ثبـــت بالـــدلائل المـــذكورة أن هـــذه الأفعـــال غـــير لـــيس دالـــة علـــى الحـــدث والزمـــان كغيرهـــا مـــن الأفعـــال، فلـــيعلم ان ســـبب تســـميتها نـــواقص إنمـــا عـــدم اكتفائهـــا بمرفـــوع "، فقـــد ســـاق مجموعـــة مـــن الـــدلائل تـــدحض آرائهـــم، ومنهـــا أن هـــذه الأفعـــال لـــو كانـــت لمجـــرد الزمـــان لم يغـــن عنهـــا اســـم الفاعـــل، كمـــا ورد في الحـــديث، واســـتدلاله كـــان لتقوية رأيه فيما ذهب إليه.

---

[267] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية, لأبي اسحاق الشاطبي, تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين, جامعة أم القرى, مكة المكرمة, ط1, 2007م, ج 2, ص 179.

[268] الأصول في النحو, لابن السرّاج, تحقيق عبد الحسن الفتلي, دار الرسالة, بيروت, ط 3, 1996م, ج 1, ص 82.

[269] التذييل والتكميل, ج 4, ص 133.

[270] شرح التسهيل, ج 1, ص 323.

المسألة الثانية: مجيء (دام) تامّة.

يقول ابن مالك[271]: " وتتم دام بأن يراد بها معنى بقي، كقوله تعالى:﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾[272]، أو سكن، ومنه الحديث: (نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الرَّاكِدِ)[273].

شرح المسألة: تستعمل الأفعال الناقصة تامة ماعدا: (ليس، زال، فتيء)، ومعنى التمام: أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب، كقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[274]، وذكر ابن مالك معنى دام إذا كانت تامة: بأن يراد بها معنى بقي، واستشهد على ذلك بالآية، أو سكن واستشهد عليه بالحديث، وكان استدلاله لمجرد التمثيل على قاعدة معروفة.

---

[271] شرح التسهيل, ج 1, ص 325.

[272] سورة هود, 108/11.

[273] أخرجه أحمد, 264/2.

[274] سورة الروم, 17/30.

المسألة الثالثة: مجيء خبر ليس فعلاً ماضياً.

يقول ابن مالك[275]: " وصار مساوية لليس وتوابعها السبعة في عدم الدخول على مبتدأ خبره فعل ماض، وربما خالفتهن ليس فوليها فعل ماض، كما جاء في الحديث من قول النبي (ص): (أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا)[276].

شرح المسألة: ذهب النحاة إلى جواز وقوع خبر ليس فعلاً ماضياً من غير تقييد لذلك، أمّا سيبويه فقد قيّد جواز ذلك بكون اسمها ضمير الشأن، فحكى عن العرب قولهم: ليس خلقَ اللهُ مثلَه، وقال بعده: فلولا أن فيه إضمار لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعلمه في اسم[277].

وذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه سيبويه من تقييد جواز دخول ليس على الماضي بكون اسمها ضمير الشأن، واستدلّ بالحديث السابق، وقد اعترض عليه ابن حيان بقوله[278]: " وتقييد ابن مالك ذلك بكون اسمها ضمير الشأن ليس بصحيح "، وهكذا فقد وافق ان مالك سيبويه، وخالف النحاة في هذه المسألة، وكان استدلاله بالحديث لتقوية رأيه في هذا الحكم النحوي.

---

[275] شرح التسهيل, ج 1, ص 326.

[276] أخرجه البخاري,كتاب الحدود, 166/8.

[277] التذييل والتكميل, ج 4, ص 150.

[278] التذييل والتكميل, ج 4, ص 148.

المسألة الرابعة: حكم مجيء بات بمعنى صار.

يقول ابن مالك[279]: "وزعم الزمخشري أن بات قد تستعمل بمعنى صار، وليس بصحيح، لعدم شاهد على ذلك، مع التتبع والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي (ص): (فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لاَ يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ)[280]، ولا حاجة إلى ذلك، لإمكان حمل بات على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على معنى ثبوت مضمون الجملة ليلاً".

شرح المسألة: المعنى المجمع عليه لـ (بات) هو: الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً، وذهب ابن يعيش في شرحه أن (بات، ظلّ) قد تستعمل استعمال صار مع قطع النظر عن الأوقات الخاصة، فيقال: ظلّ كَئِيباً، وبات حزيناً، وإن كان ذلك في النهار، لأنه لا يُراد به زمان دون زمان[281].

وحمل بعض المتأخرين كابن عصفور على هذا المعنى قول النبي (ص) السابق: "فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده "[282]، وأنكر ابن مالك مجيء بات بمعنى صار، وأضعف استدلال المتأخرين بهذا الحديث؛ لإمكان حمل

---

[279] شرح التسهيل, ج 1, ص 328.

[280] أخرجه البخاري, كتاب الوضوء, 73/1.

[281] شرح المفصل, لابن يعيش, ج 4, ص 357.

[282] المقرب, لابن عصفور, ج 1, ص 124.

بات على المعنى المجمع عليه، فردّ بذلك استدلالهم بهذا الحديث، وجعل معناه موافقاً للقاعدة العامة.

المسألة الخامسة: حذف خبر أفعال المقاربة.

بقول ابن مالك[283]: " ولا تتقدم أخبار هذه الأفعال ــ أفعال المقاربة ــ فلا يقال في: طفقت أفعل: أفعل طفقت...وأُجيز توسيطها تفضيلاً لها على إن وأخواتها، فيقال: طفق يصليان الزيدان، ويجوز في هذا الباب حذف الخبر إن علم، كقوله (ص): (مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ، أَوْ كَادَ، وَمَنْ عَجَّلَ أَخْطَأَ، أَوْ كَادَ)[284].

شرح المسألة: الأصل في أفعال المقاربة أن تذكر أخبارها، ولكن يجوز حذفها إذا دلّ الكلام عليه، واستدل عليه ابن مالك بما جاء في الحديث السابق، والأصل فيه: أصاب أو كاد أن يصيب،وكان استدلاله بالحديث لمجرد التمثيل.

---

[283] شرح التسهيل, ج 1, ص 381.

[284] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير, 310/17.

المسألة السادسة: مجيء (لعلّ) للاستفهام.

يقول ابن مالك في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر[285]: "وهي: إنّ للتوكيد، ولكنّ للاستدراك، وكأنّ للتشبيه، وللتحقيق أيضاً على رأي، وليت للتمني، ولعلّ للترجي والاشفاق والتعليل والاستفهام"[286].

وتكون لعلّ للاستفهام، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾[287]، وكقول النبي (ص) لبعض الأنصار، وقد خرج إليه مستعجلاً: (لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ)[288].

شرح المسألة: لعلّ من أخوات إنّ، ولها ثلاث معاني:

ـــ المعنى الأول وهو الأشهر: التوقُّع، وهو: الترجي في الشيء المحبوب، والإشفاق (الخوف) في الشيء المكروه، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾[289]؛ أي: قاتلٌ نفسَك، والمعنى: أَشْفِقْ على نفسِك أن تقتلَها حسرةً على ما فاتكَ من إسلام قومك.

---

[285] شرح التسهيل. ج 1, ص 389.

[286] المصدر السابق, ص 387.

[287] سورة عبس, 3/80.

[288] أخرجه البخاري, كتاب الوضوء, 47/1.

[289] سورة الشعراء, 3/26.

ـــ والمعـــنى الثـــاني: ذكَـــره الأخفـــش والكســـائي، وهـــو: التعليـــل، نحـــو قولـــك لصـــديقك: افـــرغ مـــن عملِـــكَ لعلَّنـــا نتغـــدَّى، وأَنْـــهِ عملـــك لعلَّـــك تأخـــذُ أجْـــرَك، والمعـــنى: لنتغـــدَّى، ولتَأْخـــذ، ومنـــه قولـــه تعـــالى: ﴿ فَقُـــولَا لَـــهُ قَـــوْلًا لَيِّنًـــا لَعَلَّـــهُ يَتَـــذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[290]، أي: ليتذكَّر.

ـــ والمعـــنى الثالـــث: ذكَـــره الكوفيـــون، وهـــو: الاســـتفهام[291]، ومنـــه قولـــه تعـــالى: ﴿ وَمَـــا يُـــدْرِيكَ لَعَلَّـــهُ يَزَّكَّـــى ﴾[292]، وقـــد ذهـــب ابـــن مالـــك مـــذهب الكـــوفيين في خـــروج لعـــلّ للاســـتفهام واستشـــهد بالآيـــة الكريمـــة والحـــديث النبـــوي، وقـــد اعـــترض عليـــه ابـــو حيـــان، فقـــال[293]: لم يـــذكر أصـــحابنا للعـــلّ هـــذين المعنيـــين ـــ التعليـــل والاســـتفهام ـــ والمصـــنف تبـــع في كونهـــا للتعليـــل الكســـائي والأخفـــش، وأمّـــا الاســـتفهام فهـــو شـــيء قالـــه الكوفيـــون". واســـتدلال ابـــن مالـــك بمـــا جـــاء في الحديث تقوية لما ذهب هو والكوفيون إليه من خروج لعلّ للاستفهام.

---

[290] سورة طه, 44/20.

[291] مغني اللبيب, ج 1, ص 287.288.

[292] سورة عبس, 3/80.

[293] التذييل والتكميل, ج 5, ص 23,24.

المسألة السابعة: حذف اسم (إنّ) وهو ضمير الشأن.

يقول ابن مالك[294]: "ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يخص ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره...وعليه يحمل قوله (ص): (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ)[295].

شرح المسألة: الغالب عند النحاة ، بل ما هو عليه الجمهور عدم جواز حذف اسم " إن " وأخواتها إلا إذا كانت مخففة، وكان المحذوف ضمير الشأن . غير أن قلة منهم أجازوا حذفه في غير حال التخفيف، ولا يقتصر الحذف عندهم على الشعر ، بل سمع في فصيح الكلام إذا دلت عليه القرينة ، وقلما كان المحذوف غير ضمير الشأن وعليه حمل ابن مالك قول الرسول الكريم : " إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون "، وهذا ما ذهب إليه سيبويه والخليل.[296]واستدلال ابن مالك كان لمجرد تقوية رأيه في هذه المسألة.

---

[294] شرح التسهيل, ج 1, ص 394.

[295] السنن الكبرى, 504/5.

[296] شرح التسهيل , ج 1, ص 394.

المسألة الثامنة: استعمال (إنْ) المخففة الغير عاملة بدون اللام الفارقة لعدم صلاحيتها للنفي.

يقول ابن مالك[297]: "ومذهبهم أنّ اللام التي بعد إنْ هذه هي التي كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس، وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي، كقول النبي (ص): (وَأَيْمُ اللَّهِ لَقَدْ كَانَ خَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ)[298].

شرح المسألة: إنّ إذا خففت يجوز إعمالها إذا وليها اسم، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[299]، في رواية نافع وابن كثير، وإهمالها أكثر[300]، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[301]، وتلزم لام الابتداء بعد إن المهملة لتميزها عن إنْ النافية، وقد ذهب النحاة إلى لزوم اللام عند ترك العمل مطلقاً، وأمّا ابن مالك فقيّد اللزوم بكون الموضع صالحاً للنفي والاثبات، نحو: إنْ علمْتُكَ لفاضلاً، فاللام هنا لازمة إذ لو حذفت مع كون العمل متروكاً وصلاحية

---

[297] شرح التسهيل, ج1, ص415.

[298] أخرجه البخاري, كتاب الإيمان والنذور, 128/8.

[299] سورة هوذ, 111/11.

[300] المصدر السابق, ص415.

[301] سورة يس, 32/36.

الموضع للنفي، لم يتيقن الاثبات، أمّا إذا لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها، وقد أغفل النحويون جواز حذف اللام عندما يكون الموضع غير صالح للنفي، واحتج عليه ابن مالك بالحديث السابق. وبهذا يكون ابن مالك قد أضاف شرطاً إلى القاعدة غفل النحاة عن التنبيه إليه

المسألة التاسعة: جواز أن يقع خبر لعلّ فعلاً مقروناً بأن بعد اسم عين . يقول ابن مالك[302]: "وقد يقال في لعلّ: علّ، ولعنّ، وعنّ، ولأنّ، وانّ، ورعَنّ، ولغنّ، ولعلّتْ، وقد يقع خبرها "أن يفعل" بعد اسم عين حملاً على عسى.ومنه قول النبي (ص): (لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ فَيَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ، وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ)[303].

شرح المسألة: إذا كان اسم لعلّ اسم معنى فيجوز أن يكون الخبر فعلاً مقترناً بأن، وأمّا إذا كان اسمها اسم عين فلا يجوز، ولكنه أُستُبيحَ في لعلّ حملاً على عسى، واستشهد عليه ابن مالك بالحديث السابق، وكان استدلاله لمجرد التمثيل.

---

[302] شرح التسهيل, ج 1, ص 420.

[303] صحيح البخاري, كتاب الجنائز, 1295.

المسألة العاشرة: حذف خبر (لا) العاملة عمل إنّ من دون إلّا.

يقول ابن مالك[304]: " وأكثر ما يحذفه-خبر لا- الحجازيون مع إلّا نحو: لا إله إلا الله، ومن حذفه دون إلا، قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾[305]، ومنه قول النبي (ص): (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)[306]، وقوله: (لا عَدْوى، ولا طِيرَةَ)[307].

شرح المسألة: لحذف خبر (لا) العاملة إنّ ثلاثة وجوه:

1-الممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى، كقولك مبتدئاً مقتصراً: لا رجلَ، فمثل هذا لا يعد كلاماً عند أحد من العرب؛ لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئاً.

2-وأما الجائز والواجب: فحذف ما دلّ عليه دليل، كقولك: لا رجلَ، لمن قال: هل في الدار من رجل، فمثل هذا يجوز فيه الحذف والاثبات عند الحجازيين، ولا يلفظ به التميمون، ولا الطائيون، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى، ومن نسب إليهم الحذف مطلقاً أو بشرط كونه ظرفاً فليس بمصيب، وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا، وقد يحذف بدون إلا

---

304 شرح التسهيل, ج 1, ص 438.

305 سورة الشعراء, 50/26.

306 أخرجه أحمد, 313/1.

307 أخرجه البخاري, باب لاعدوى, 2177/5.

واستشهد عليه ابن مالك بالحديث السابق، واستدلاله كان لمجرد التمثيل.

المسألة الحادية عشرة: تأويل ما ورد من عمل (لا) في المعارف بنكرة.

يقول ابن مالك[308]: " وقد يؤول العلم بنكرة، فيركب مع لا إن كان مفرداً، وينصب بها إن لم يكن مفرداً، فالأول: كقول النبي (ص): (إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَه)[309].

شرح المسألة: من شروط عمل (لا) النافية للجنس أن يكون مدخولها نكرة، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين، وأمّا ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة فمؤول بنكرة[310]، قال سيبويه[311]: " واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة فيهذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً"، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك من تأويل العلم بنكرة، واستدلّ على ذلك بالحديث السابق، فهو بذلك يوافق الجمهور في عدم إعمال لا في المعارف، واستدلاله بالحديث كان لمجرد التمثيل على قاعدة معروف.

---

[308] شرح التسهيل, ج 1, ص 449.

[309] أخرجه البخاري, كتاب المناقب, 203/4.

[310] همع الهوامع, ج 2, ص 196.194.

[311] الكتاب, ج 2, ص 213

الشواهد الواردة في باب الفاعل ونائب الفاعل

المسألة الأولى: حكم حذف الفاعل.

يقول ابن مالك[312]: "وإذا توهم حذف فاعل فعل موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفه، بل بقدر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى...ومن الإسناد إلى مدلول عليه قوله تعالى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[313]، ومثله قول النبي (ص): (لَا يَزْنِي الزَّانِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ)[314]، ففعاعل يشربها غير مذكور، ولكنه مفهوم، كأنه قيل: ولا يشرب الخمر شاربُها ".

شرح المسألة: ذهب جمهور النحاة إلى أنه يجب ذكر الفاعل، ولايجوز حذفه[315]، ويستثنى من مذهب الجمهور صور يجوز فيها الحذف:

أولها: حذفه مع رافعه تبعاً له، كقولك: زيداً، لمن قال: مَنْ أُكرِمُ؟ فحذف أكرمْ مع وهو مسند إلى ضمير المخاطب، فاشتمل الحذف عليها.

---

[312] شرح التسهيل, ج 2, ص 54 ـ56.

[313] سورة النور, 40/24.

[314] أخرجه البخاري, كتاب الحدود, 157/8.

[315] شرح الكافية, ج 2, ص 600.

ثانيهـــا: فاعـــل المصـــدر يجوزحذفـــه، نحـــو قولـــه تعـــالى: ﴿ أَوْ إِطْعَـــامٌ فِي يَـــوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾[316].

ثالثهـــا: فاعـــل فعـــل اثنـــين: اللمؤنـــث أو الجماعـــة المؤكّـــد بـــالنون، نحـــو قولـــه تعـــالى: ﴿ لَتُبْلَـــوُنَّ ﴾[317]، وقولـــه تعـــالى: ﴿ فَإِمَّـــا تَـــرَيِنَّ ﴾[318]، فـــإن ضـــمير المخاطبـــة والجمـــع حـــذف لالتقـــاء الســـاكنين. فـــإنّ ورد مـــا ظـــاهره فيـــه الحـــذف في غـــير هـــذه المواضـــع المـــذكورة، فالفاعـــل فيـــه ضـــمير مقـــدّر راجـــع إلى مـــا دلّ عليـــه الفعل[319].

وقـــد وافـــق ابـــن مالـــك جمهـــور النحـــاة في منـــع حـــذف الفاعـــل، وإن ورود مـــا ظـــاهره فيـــه الحـــذف فيحمـــل علـــى تقـــدير ضـــمير مســـتتر عائـــد لمـــا دلّ علـــي الفعـــل، وذكـــر مـــن الإســـناد إلى مـــدلول عليـــه قـــول الرســـول (ص) الســـابق، وكـــان استدلاله بالحديث لمجرد التمثيل على قاعدة معروفة.

---

316 سورة البلد, 14/90, 15.

317 سورة آل عمران, 186/3.

318 سورة مريم, 26/19.

319 همع الهوامع, ج 2, ص 255، 256.

المسألة الثانية: نيابة غيرالفاعل عن الفاعل لغرض معنوي

يقول ابن مالك[320]: " ونيابة غير الفاعل عنه لغرض معنوي، كقوله تعالى:[321] ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾، فترك الفاعل لكونه معلوماً ونائب عنه المفعول به. ومنه قول النبي (ص): (نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ)[322]، وقوله: (نُصِرْتُ بِالصَّبَا وَأُهْلِكَتْ عَادٌ بِالدَّبُورِ)[323]،...ومنها تعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول، كقول النبي (ص): (مَنْ بُلِيَ منكم بهذه القاذورة فليستتِرْ)[324].

شرح المسألة: قد يحذف الفاعل لغرض لفظي كالإيجاز، والتصحيح، والتوافق، والتقارب، أو معنوي: كالعلم به، والجهل، والإبهام، والتعظيم، والتحقير، والخوف منه أو عليه، وينوب عنه بعد حذفه أحد خمسة أشياء: مفعول به، ومصدر، وظرف زمان أو مكان، ومجرور، خلافا لمن منع إقامة المجرور[325]، وقد ذكر ابن مالك أغراض حذف الفاعل ومثل لبعض منها بما ورد في الحديث ومنها حذف الفاعل لكونه معلوماً، واستدل

---

320 شرح التسهيل, ج 2, ص 57, 58.

321 سورة النساء, 28/4.

322 أخرجه البخاري, كتاب التيمم, 335.

323 أخرجه البخاري, كتاب الاستسقاء, 1035.

324 الموطأ, باب الحدود, 12.

325 توضيح المقاصد, تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ط 1, 2008م, ج 2,ص 598.

عليه بما ورد في الحديث: نُصرت...، ومنها تعظيم الفاعل بصون اسمه من مقارنة اسم المفعول واستدل عليه بحديث: من بلي...، وكان ذكره لهذه الأحاديث لمجرد التمثيل على قاعدة معروفة.

5.2-المبحث الخامس
الأحاديث الواردة في باب المنصوبات

الشواهد الواردة في المفاعيل.

الشواهد الواردة في الاستثناء.

الشواهد الواردة في المفاعيل

المسألة الأولى: حذف المفعول.

يقول ابن مالك[326]: " ومن ذلك الحذف _حذف المفعول- لكون التعيين غير مقصود، كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾[327] وكقول النبي (ص): (إِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَة، وإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَة)[328].

شرح المسألة: المفعول المحذوف على ضربين:

---

[326] شرح التسهيل, ج 2, ص 92.

[327] سورة الفرقان, 19/25.

[328] سنن ابن ماجه, 340/3.

أحـــدهما: أن يحـــذف لفظـــاً ويـــراد معـــنى وتقـــديراً. والثـــاني أن يجعـــل بعـــد الحـــذف نســـياً منســـياً كـــأن فعلـــه مـــن جـــنس الأفعـــال غـــير المتعديـــة كمـــا ينســـى الفاعـــل عنـــد بنـــاء الفعـــل بـــه. فمـــن الأول قولـــه عـــز وجـــل: ﴿يبســـط الـــرزق لمـــن يشـــاء ويقـــدر﴾ لأنـــه لا بـــد لهـــذا الموصـــول مـــن أن يرجـــع إليـــه مـــن صـــلته، ومـــن الثـــاني قـــولهم فـــلان يعطـــي ويمنـــع ويصـــل ويقطـــع[329]، ومنـــه قولـــه عـــز وجـــل: ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[330].

وقـــد ذكـــر ابـــن مالـــك أغـــراض حـــذف المفعـــول بـــه، وذكـــر منهـــا كـــون التعيـــين غـــير مقصـــود، ومثّـــل لـــذلك بقولـــه تعـــالى: ﴿ وَمَـــنْ يَظْلِـــمْ مِـــنْكُمْ نُذِقْـــهُ عَـــذَابًا كَبِـــيرًا﴾[331]، وبحـــديث رســـول الله (ص): "وإذا ذبحـــتم....." وكـــان استدلاله لمجرد التمثيل على قاعدة معروفة.

المســـألة الثانيـــة: إعمـــال الفعـــل الثـــاني عنـــد تنـــازع الفعلـــين مفعـــولاً واحداً.

يقـــول ابـــن مالـــك[332]: "ومـــذهب البصـــريين تـــرجيح إعمـــال الثـــاني علـــى الأول، ومـــذهب الكـــوفيين العكـــس، ومـــا ذهـــب إليـــه البصـــريون هـــو الصـــحيح؛

---

[329] المفصل, للزمخشري, تحقيق علي بو ملحم, مكتبة الهلال, بيروت, ط 1, 1993م, ص 79.

[330]سورة الأحقاف، 15/46.

[331]سورة الفرقان 19/25

[332] شرح التسهيل, ج 2, ص 96,97

لأن إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل. كقوله تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[333]، وفي الحديث: (إنَّ اللّهَ لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سِبْطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَسَخَهُمْ)[334].

شرح المسألة: ذهب ابن مالك إلى ما ذهب إيه البصريون من ترجيح إعمال الثاني على الأول؛ لأنّ إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر، بخلاف إعمال الثاني، فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضمّنه القرآن الكريم في مواضع كثيرة، واستدلّ عليه بما ورد في الحديث السابق أيضاً، وكان استدلاله بالحديث تقوية لما ذهب إليه في موافقة البصريين ومخالفة الكوفيين.

المسألة الثالثة: حذف عامل المصدر المنصوب " وجوباً " لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مهمل.

يقول ابن مالك[335]: " ويحذف عامل المصدر جوازاً لقرينة لفظية او معنوية، ووجوباً لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مهمل...ومن المهمل الفعل ما

---

[333] سورة الكهف, 96/18.

[334] أخرجه مسلم, كتاب الصيد, 51, 1546/3.

[335] شرح التسهيل, ج 2, ص 113.

يُضاف ويفرد، كقولهم للمصاب المرحوم: ويحه وويحَ فلانٍ وويحٌ له، وفي الحديث: (وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ)[336].

شرح المسألة: يحذف عامل المصدر جوازاً لقرينة لفظية كقولك لمن قال: أيّ سير سرت؟ سيرا حثيثا، ولمن قال : ما قمت؟ بلى قياما طويلا، وحذفه لقرينة معنوية كقولك لمن تأهب لسفر: تأهبا مباركا ميمونا ، وسفرا مأمونا، ولمن قدم من حج: حجّا مبرورا وسعيا مشكورا ، والمحذوف العامل وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مهمل : إما مفرد كقولهم : أفّة له ، وتُفّةَ ، وذَفْرا ، بمعنى نتنا، وإمّا مضافاً كقول الشاعر[337]:

تذر الجماجم ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأكُفِّ كأنّها لم تُخْلَقِ

أي تترك الأكف تركاً كأنها لم تخلق.

ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة : قولهم في القسم الاستعطافي: قِعْدَكَ اللهُ إلّا فعلْتَ ، أي تثبيْتَكَ الله.

---

[336] أخرجه البخاري, كتاب الصلاة, 447 , 116/1.

[337] ديوان كعب بن مالك الأنصاري, تحقيق سامي مكي العاني, مطبعة المعارف, بغداد, ط 1, 1966, ص 245.

ومن المهمل الفعل ما يُضاف ويفرد كقولهم للمصاب المرحوم: وَيْحَه، وويح فلان، وويحٌ له ، وفي الحديث: (ويح عمّار تقتله الفئة الباغية)[338]،واستدلال ابن مالك بهذا الحديث كان لمجرد التمثيل.

المسألة الرابعة: حكم الشهر مجرداً من اسم الشهر ومضافاً إليه.

يقول ابن مالك[339]: "وإذا كان الظرف اسم شهر غير مضاف إليه شهر، كقولك: اعتكفت رمضان، فلجميع أجزائه قسط من العمل؛ لأنّ كلّ واحد من أعلام الشهور إذا أطلق فهو بمنزلة ثلاثين يوماً، ولذلك قال النبي (ص): (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ)[340]، ولم يقل من صام شهر رمضان، إذ لو قال ذلك لاحتمل أن يريد جميع الشهر وأن يريد بعضه.

شرح المسألة: ظرف الزمان المعدود: ما صلح أن يقع في جواب كم نحو: ثلاثة أيام ويومين فإنه يصلح أن يكون جواب كم سرت فهذا النوع يكون الفعل في جميعه إما تعميما وإما تقسيطا، فإذا قلت سرت يومين أو

---

[338] شرح التسهيل , ج 2, ص 112.

[339] شرح التسهيل, ج 2, ص 134.

[340] أخرجه أحمد, 385/2.

ثلاثة أيام فالسير واقع في اليومين أو الثلاثة من الأول إلى الآخر وقد يكون في كل واحد من اليومين أو الثلاثة وإن لم يعم من أول اليوم إلى آخره.

وما صلح أن يقع جوابا لمتى: فإذا كان اسم شهر غير مضاف إليه لفظه (شهر) فكذلك يكون الفعل واقعا في جميعه تعميما أو تقسيطا، نحو: سرت المحرم، وسرت صفر، يحتمل الأمرين، واعتكفت المحرم للتعميم، وأذّنت صفر للتقسيط، وكلها تصلح جواب متى سرت ومتى اعتكفت ومتى أذنت، وإن كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو متى قدمت؟ فيقال: يوم الجمعة، فيكون القدوم في بعضه، وكذا إن كان اسم شهر مضافا إليه لفظ (شهر) فإنه يجوز أن يكون في بعضه وفي جميعه، نحو: قدم زيد شهر رمضان وصمت شهر رمضان، وهذا مذهب الجمهور وزعم الزجاج أنه لا فرق بين المضاف إليه (شهر) وغيره، وأنه يجوز أن يكون العمل في بعضه وأن يكون في جميعه[341].

وذهب ابن مالك إلى ما ذهب إلي الجمهور من أنّ الظرف إذا كان اسم شهر غير مضاف إليه لفظه (شهر) يكون فيه الفعل واقعا في جميعه تعميما أو تقسيطا، وإن كان اسم شهر مضافا إليه لفظ (شهر) فإنه يجوز

[341] همع الهوامع, ج 3, ص 145ـ 146.

أن يكـــون في بعضـــه وفي جميعـــه، واســـتدلّ علـــى ذلـــك بمـــا جـــاء في الحـــديث، واستدلال كان لمجرد التمثيل.

المسألة الخامسة: خروج إذا عن الظرفية إلى الاسمية

يقـــول ابـــن مالـــك[342]: "يـــدلّ علـــى اسميـــة إذا أنّ فيهـــا مـــا في إذ مـــن الدلالـــة علـــى الزمـــان دون تعـــرّض لحـــدث...ومن وقوعهـــا مفعـــولاً بـــه كقـــول النـــبي (ص) لعائشـــة(ر): (إِنِّي لَأَعْلَـــمُ إِذَا كُنْـــتِ عَـــنِّي رَاضِـــيَةً وَإِذَا كُنْـــتِ عَلَـــيَّ غَضْـــبَى)[343].

شـــرح المســـألة: جـــاء في الجـــنى الـــداني أن إذا قـــد تخـــرج عـــن الظرفيـــة، فتكـــون اسمـــاً مجـــروراً بحـــتى كقولـــه تعـــالى: ﴿ حَـــتَّى إِذَا جَاءُوهَـــا ﴾[344]، وهـــو في القـــرآن كثـــير، وإذا في ذلـــك فيهـــا وجهـــان: أحـــدهما أن تكـــون مجـــرورة بحـــتى، واختـــاره ابـــن مالـــك، والثـــاني: أن تكـــون حـــتى ابتدائيـــة، وإذا في موضـــع نصـــب على ما استقر[345].

---

[342] شرح التسهيل, ج 2, ص 138.

[343] أخرجه البخاري, كتاب النكاح, 5228.

[344] سورة الزمر, 71/39.

[345] الجنى الداني في حروف المعاني, للمرادي, تحقيق فخرالدين قباوة, محمد نديم فاضل, دار الكتب العلمية , بيروت. لبنان, ط1, 1992م, ص371.

وذهب ابن جني إلى أن إذا تكون مبتدأة، كقوله تعالى: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾[346]، فإذا مبتدأ، و " إذا رجت " خبره، في قراءة من نصب " خافضة رافعة " . قال ابن مالك: وهو صحيح. زاد أنها تكون مفعولاً به، كقوله عليه السلام، لعائشة رضي الله عنها " إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت علي غضبى "[347].

يقول أبو حيان: "وهذا الذي أجازوه من التصرف في "إذ" و"إذا" وإخراجهما عن الظرفية لا يجوز عندي"[348]وقد أنكر الجمهور خروج إذا عن الظرفية، وهي في الحديث ظرف لمحذوف هو مفعول "أَعْلَمُ" تقديره: شأنكِ ونحوه[349].

وهكذا فقد خالف ابن مالك جمهور النحاة في خروج إذا عن الظرفية، ووقوعها مفعولاً به، واستدلّ على ذلك بالحديث السابق.

---

[346] سورة الواقعة, 1/56.

[347] المصدر السابق, ص372.

[348] التذييل والتكميل, ج3, ص298.

[349] همع الهوامع, ج3, ص179.

المسألة السادسة: (الآن) تطلق لوقت حضر جميعه أو بعضه.

يقول ابن مالك[350]: " الآن لوقت حضر جميعه أو بعضه، وظرفيته غالبة لا لازمة ...كقول النبي: (تَصَدَّقُوا فَيُوشِكُ الرَّجُلُ أَنْ يَمْشِى بِصَدَقَتِهِ فَيَقُولُ الَّذِى أُعْطِيَهَا لَوْ جِئْتَنَا بِهَا بِالأَمْسِ لَأَخَذْتُهَا، وأَمَّا الآنَ فَلاَ حَاجَةَ لِى بِهَا)[351].

شرح المسألة: من ظروف الزمان المبنية الآن" والدليل على اسميته دخول أل وحرف الجر عليه، وهو اسم للوقت الحاضر جميعه، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به نحو: "بعتك الآن "[352]، أو الحاضر بعضه، كقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا ﴾[353]، وكقوله تعالى: ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾[354]، وكقول النبي (ص): (تَصَدَّقوا فيُوشِكُ الرجلُ أنْ يَمشي بصدقته فيقول الذي أعطيها لو جئتنا بالأمس لأخذتها، وأما الآن فلا حاجة لي بها)[355]، واستدلّ ابن مالك بهذا الحديث للدلالة على مجيء الآن للوقت الحاضر بعضه وهو لمجرد التمثيل.

---

[350] شرح التسهيل, ج 2, ص 146.

[351] أخرجه مسلم, كتاب الزكاة, كتاب الزكاة, 700/2.

[352] همع الهوامع, ج 3, ص 184.

[353] سورة الجن, 9/72.

[354] سورة الأنفال, 66/8.

[355] التذييل والتكميل, ج 8, ص 5.

المسألة السابعة: خروج الآن عن الظرفية.

يقول ابن مالك[356]: وليست ظرفيته_ الآن_ بلازمة، بل وقوعه ظرفاً أكثر من وقوعه غير ظرف، كقول النبي (ص) وقد سمع وجْبَة: (هَذَا حَجَرٌ قَدْ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفًا فَهُوَ يَهْوِي فِي النَّارِ الْآنَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَعْرِهَا)[357]، فالآن هنا في موضع رفع بالابتداء وحين انتهى: خبره، وهو مبني لإضافته إلى جملة مصدرة بفعل ماض.

شرح المسألة: الآن تكون ظرفاً غالباً، وربما خرجت عن الظرفية، فظرفيتها ليست لازمة، وقد استدل عليه ابن مالك بالحديث السابق، لكن السيوطي اعترض عليه في هذه المسألة فقال[358]: " وخروجها عن الظرفية غير ثابت، ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرّر غير مرّة "، واستدلال ابن مالك بالحديث كان لمجرد التمثيل لما خرج على القاعدة العامة.

---

[356] شرح التسهيل, ج 2, ص 147.

[357] أخرجه مسلم, كتاب الجنة, 2184/4.

[358] همع الهوامع, ج 3, ص 186.

المسألة الثامنة: مجيء عند دالّاً على الزمان.

يقول ابن مالك[359]: "وقد يكون مظروف"عند" معنى، فيراد بها لزمان كقوله (ص): (إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى) [360]، وكسر عينها هو المشهور، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمُّها.

شرح المسألة: من الظروف المكانية التي لا تتصرف "عند"، ولا تستعمل إلا مضافاً، ولا يفارقها النصب على الظرفية إلا مجرورة بمن، وهي لبيان كون مظروفها حاضراً أو قريباً من الحضور حسّاً او معنى، ورأى ابن مالك أنّ عند قد تستعمل للزمان إذا كان مظروفها معنى كقول النبي (ص): "إنما الصبر عند الصدمة الأولى"[361]، وقد سبقه إلى ذلك ابن الشجري فقال[362]: "إن عندي موضوعة للمكان وقد استعملوها للزمان كقوله[363]:

عند الصباح يَحْمَدُ القومُ السُّرى

---

[359] شرح التسهيل, ج 2, ص 162.

[360] أخرجه البخاري, كتاب الجنائز, 1283.

[361] المصدر السابق, ص 161

[362] الأمالي, لابن الشجري, ج 2, ص 505

[363] من رجز ينسب لخالد بن الوليد (ر), مجمع الأمثال, للميداني, تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد, المطبعة المحمدية, 1955م, ج 2, ص 3

وهكذا فاستدلال ابن مالك على خروج عند للزمان بما ورد في الحديث قد سبقه إلى ذلك ابن الشجري بما ورد في الشعر، فاستدلاله كان لمجرد التمثيل لما خرج عن القاعدة.

الشواهد الواردة في الإستثناء

المسألة الأولى: الاستثناء المنقطع بجملة.

يقول ابن مالك[364]: "ومن المخرج تقديرا قولك لأفعلنّ كذا وكذا إلا حلُّ ذلك أنْ أفعل كذا وكذا مثل به سيبويه. ثم قال: فإن أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل كذا وكذا (وهو مبنيّ) على حِلّ، وحِلّ مبتدأ كأنه قال: ولكن حلّ ذلك أن أفعل كذا وكذا... قلت: وتقدير الإخراج في هذا أن يجعل قوله لأفعلنّ كذا بمنزلة لا أرى لهذا العقد مبطلا إلا فعل كذا، فهذا الاستثناء منقطع عمله... ومن هذا النوع قوله (ص): (مَا لِلشَّيْطَانِ مِنْ سِلَاحٍ أَبْلَغُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا الْمُتَزَوِّجُونَ، أُولَئِكَ الْمُطَهَّرُونَ الْمُبَرَّؤُونَ مِنَ الْخَنَا)[365].

شرح المسألة: الاستثناءُ هو إخراجُ ما بعدَ "إلاّ" أو إحدَى أخواتها من أدوات الاستثناءِ، من حكم ما قبلَهُ، نحو: جاءَ التلاميذُ إلاّ عليّاً.

---

[364] شرح التسهيل, ج 2, ص 189,190.

[365] أخرجه أحمد, 163/5.

والمخـــرَجُ يُســـمّى "مســـتثنى"، والمخـــرَجُ منـــه "مُســـتثنى منه".والمســـتثنى قســـمانِ مُتَّصلٌ ومنقطعٌ.

فالمتّصـــلُ مـــا كـــان مـــن جـــنس المســـتثنى منـــه، نحـــو: جـــاءَ المســـافرون إلا سعيداً".

والمنقطـــعُ مـــا لـــيسَ مـــن جـــنس مـــا اســـتثنيَ منـــه، نحـــو: احترقـــت الـــدارُ إلّاالكتُبَ.

والاستثناء المنقطع أكثر ما يأتي مستثناه مفردًا، وقد يأتي جملة.

فمـــن أمثلـــة المســـتثنى المنقطـــع الآتي مفـــردًا قولـــه عـــز وجـــل: ﴿ وَلَا تَنْكِحُـوا مَـا نَكَـحَ آبَـاؤُكُمْ مِـنَ النِّسَـاءِ إِلَّا مَـا قَـدْ سَـلَفَ ﴾[366]، فـ (مـا قـد سـلف) مسـتثنى منقطـع، مخـرج ممـا أفهمـه (ولا تنكحـوا مـا نكـح آبـاؤكم) مـن المؤاخـذة علـى نكـاح مـا نكـح الآبـاء، كأنـه قيـل: ولا تنكحـوا مـا نكـح آبـاؤكم من النساء، فالناكح ما نكح أبوه مؤاخذ بفعله، إلا ما قد سلف.

ومـــن أمثلـــة المســـتثنى المنقطـــع الآتي جملـــة قـــولهم: لأفعلـــن كـــذا، وكـــذا إلا حـــل ذلـــك أن أفعـــل كـــذا وكـــذا. قـــال الســـيرافي: (إلا) بمعـــنى (لكـــن)، لأن مـــا بعـــدها مخـــالف لمـــا قبلهـــا، وذلـــك أن قولـــه: والله لأفعلـــن كـــذا، وكـــذا عقـــد يمـــين

[366] سورة النساء, 22/4.

عقده على نفسه، وحله إبطاله ونقضه، كأنه قال: على فعل كذا معقودًا، لكن إبطال هذا العقد فعل كذا.

وجعل ابن خروف من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ﴾[367]، على أن تكون (من) مبتدأ و (يعذبه) الخبر[368]، وقد استدلّ ابن مالك على الاستثناء المنقطع بجملة بالحديث السابق: ما للشيطان من سلاح أبلغ من النساء إلا المتزوّجون أولئك المطهّرون المبرّءون من الخنا. واستشهاده كان لمجرد التمثيل على قاعدة معروفة.

المسألة الثانية: نصب المستثنى عند التراخي بينه وبين المستثنى منه.

يقول ابن مالك[369]: " فإن كان المستثنى بإلا متصلا مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه نهي أو معناه أو نفي صريح أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء اختير فيه متراخيا النصب، وغير متراخ الإتباع إبدالا عند البصريين وعطفا عند الكوفيين.ومن اختيار النصب للتراخي قوله

---

[367] سورة الغاشية, 22/88 ـ 24.

[368] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك,تحقيق محمد باسل عيون السود, دار الكتب العلمية, ط 1، 1420 هـ، 2000 م، ج 1, ص212،213.

[369] شرح التسهيل, ج 2, ص 202.

(ص): (لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا ولَا يُعْضَدُ شَوْكُهَا" فقَالَ له الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ، فقَالَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ)[370].

شرح المسألة: إذا كان الاستثناء متصلاً في كلام تام، وتأخر المستثنى عن المستثنى منه، وتقدم على إلّا نفي لفظاً أو معنى أو ما يشبه النفي وهو النهي والاستفهام جاز فيما بعد إلا انصب على الاستثناء، وجاز فيه الاتباع (بدلاً عند البصريين، وعطفاً عند الكوفيين)، والاتباع أولى.

واشترط ابن مالك في اختيار الاتباع بالإضافة إلى كون المستثنى متصلاً مؤخراً في كلام تام غير موجب شرطين:

الأول: غير مردود به كلام تضمّن الاستثناء، مثاله قول القائل: قاموا إلا زيدًا، وأنت تعلم أن الأمر بخلاف ذلك، فتدخل ذلك، فتدخل النفي، وتأتي بالكلام مثل ما كان تعلق به المردود عليه، فتنصب زيدًا، ولا ترفعه؛ لأنك لم تقصد معنى: ما قام إلا زيد، فتقول: ما قاموا إلا زيدًا[371].

والثاني ألّا يكون متراخياً، فإن كان متراخياً إختير فيه النصب، كقولك: ما ثبت أحد في الحرب ثباتا نفع الناسَ إلا زيدا، ولا تنزلْ على أحد من بني تميم إن وافيتهم إلا قيْسا، لأن سبب ترجيح الإتباع طلب

---

[370] أخرجه البخاري, كتاب الدّيات, باب من قتل له قتيل, 5/9.

[371] شرح التسهيل, ج 2, ص 203.

التشـــاكل وقـــد ضـــعف داعيـــه بالتباعُـــد.[372]ومنـــه قـــول النـــبي (ص): " لا يُخْتَلـــى خَلاهـــا ولا يُعْضَـــد شـــوكُها" فقـــال لـــه العبـــاس: يـــا رســـول الله إلا الإذْخِـــرَ، فقـــال: إلا الإذْخِرَ).

وقـــال أبـــو حيـــان[373]: " ولم يشـــترط ســـيبويه ولا أصـــحابنا شـــيئاً مـــن هـــذين الشـــرطين"، وبهـــذا يكـــون ابـــن مالـــك قـــد اضـــاف إلى شـــروط الاتبـــاع علـــى البدليـــة في الاســـتثناء المتصـــل شـــرطاً آخـــر وهـــو عـــدم التراخـــي بـــين المســـتثنى والمستثنى منه، مستدلاً على ذلك بالحديث النبوي السابق.

المسألة الثالثة: الاستثناء ب(ما حاشا).

يقـــول ابـــن مالـــك[374]: " يســـتثنى بحاشـــا وخـــلا وعـــدا، فيجـــرون المســـتثنى أحرفـــا، وينصـــبنه أفعـــالا، ويتعـــيّن الثـــاني لخـــلا وعـــدا بعـــد "مـــا" عنـــد غـــير الجرمـــي. والتـــزم ســـيبويه فعليـــة عـــدا وحرفيـــة حاشـــا، فـــإن وليهـــا مجـــرور بـــاللام لم تتعـــين فعليتهـــا خلافـــا للمـــبرد، بـــل اسميتُهـــا لجـــواز تنوينهـــا وكثـــر فيهـــا حاشـــا وقـــلّ حشـــا

[372] شرح التسهيا، ج 2، ص 204.
[373] إرتشاف الضرب, لأبي حيان, ج 3, ص 1508.
[374] شرح التسهيل, ج 2, ص 224.

وحاشْ. وربما قيل ما حاشى" وقد ورد ما حاشا في حديث ابن عمر،أن رسول الله (ص) قال: (أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ ، مَا حَاشَا فَاطِمَةَ)[375].

شرح المسألة: خلا وعدا وحاشا أفعال ماضيةٌ، ضُمّنت معنى "إلا" الاستثنائية، فاستثنيَ بها، كما يُستثنى بإلاّ.

و حاشا على ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون فعلاً ماضياً، بمعنى استثنى، ومضارعها أحاشي. كقول النابغة وحكى ابن سيده أن حاشيت بمعنى: استثنيت، وأحاشي بمعنى: أستثني. ولا إشكال في فعلية هذه.

الثاني: أن تكون للتنزيه. كقوله: حاشى لزيد. وحاشى هذه ليس معناها الاستثناء، بل معناها التنزيه عما لا يليق بالمذكور، ليست حرفاً، بلا خلاف. كذا قال ابن مالك. وفيها قولان: أحدهما أنها فعل. وهو قول المبرد، والكوفيين. وبه قال ابن جني، وغيره، في قوله تعالى " وقلن: حاشى لله ". واستدلوا على فعليتها، بدخولها على الحرف، وبالتصرف فيها.

---

[375] أخرجه أحمد, 96/2.

الثالث: أن تكون من أدوات الاستثناء. نحو: قام القوم حاشا زيد. وفيها مذاهب: أحدهما: مذهب سيبويه، وأكثر البصريين، أنها حرف خافض دال على الاستثناء كإلا. ولا يجيز سيبويه النصب بها.

والثاني: أنها تكون حرفاً، فتجر، كما ذكر سيبويه. وتكون فعلاً، فتنصب. بمنزلة خلا وعدا. وهذا مذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج.

والثالث: أن حاشى فعل لا فاعل له. وإذا خفض الأسم بعده فخفضه باللام المقدرة. وهو مذهب الفراء[376].

ولحاشا خصائص تفارق بها خلا وعدا من وجهين[377]: أحدهما:أن الجر بحاشا أكثر. والآخر أن حاشا لا تصحب ما. وأجازه بعضهم على قلة تمسكاً بقوله[378]:

رأَيْتُ النّاسَ مَا حَاشا قُرَيْشًا ... فإنّا نَحْنُ أَفْضَلُهمْ فَعَالا.

وقال ابن مالك: (وربما قيل ما حاشى وهو مسموع من كلامهم) وذكر ابن مالك أن في مسند أبي أمية الطرسوسي، عن ابن عمر، رضي الله

[376] الجنى الداني, ج 1, ص 558. 565.

[377] جامع الدروس العربية, مصطفى الغلاييني, المكتبة العصرية، صيدا, بيروت ط :الثامنة والعشرون، 1993, ج 3, ص 145.

[378] البيت نسب للأخطل وقد راجعت ديوانه فلم أعثر عليه, وورد في خزانة الأدب, ج 3, ص 387.

عنهما، قال: قال رسول الله(ص): "أسامة أحب الناس إلي، ما حاشى فاطمة"

واستدلال ابن مالك بهذا الحديث على دخول (ما) على حاشا لم يغير في القاعدة العامة التي تمنع دخولها عليه لأنه أشار قبل ذلك بقوله : وربما قيل ما حاشا، وربما تفيد التقليل، وهو تنبيه على ماورد من السماع مخالفا القياس.

المسألة الرابعة: الاستثناء ب (ليس).

يقول ابن مالك[379]: " ويستثنى بليس ولا يكون فينصبان المستثنى خبرا واسمها بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف" وقال: ومن شواهد الاستثناء بليس قول النبي (ص): (يُطْبَعُ المؤْمِنُ عَلى كُلِّ خُلُقٍ، لَيْسَ الخِيَانَةَ والكَذِبَ)[380].

شرح المسألة: ليس ولا يكونُ من الأفعال الناقصةِ الرَّافعة للاسم الناصبةِ للخبر. وقد يكونان بمعنى "إلا" الاستثنائية؛ فَيستثنى بهما، كما يُستثنى بها. والمستثنى بعدَهما واجبُ النصبِ، لأنه خبرٌ لهما، نحو "جاءَ القومُ ليس خالداً، أو لا يكون خالداً". والمعنى جاءُوا إلا خالداً. واسمُهما ضميرٌ

[379] شرح التسهيل, ج 2, ص 225.
[380] المعجم الكبير, 140/31.

مستتر يعود على المستثنى منه[381]، وقد ذكر ابن مالك من شواهد الاستثناء بليس قول الرسول (ص) السابق: " يُطْبع المؤمنُ على كل خُلُق ليس الخيانة والكذبَ" أراد إلا الخيانة والكذب، فأوقع ليس موقع إلا، وكان استدلاله لمجرد التمثيل على قاعدة معروفة.

المسألة الخامسة: مساواة بيد لغير في الاستثناء المنقطع.

يقول ابن مالك[382]: "ويساويها _أي غير_ في الاستثناء المنقطع "بَيْدَ مضافا إلى أنّ وصلتها". ومثال مساواة بيد لغير في الاستثناء المنقطع قول النبي (ص): (أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، وَاسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْد)[383].

شرح المسألة: يسْتَثْنى ب (بيد) مُنْقَطِعًا لَازم النصب وَالْإِضَافَة إِلَى (أَن) وصلتها غَالِبا وَهِي بمعني (غير) إِلَّا أَنَّهَا لَا تقع مَرْفُوعَة وَلَا مجرورة بل

---

[381] جامع الدروس العربية, ج 3, ص 145.

[382] شرح التسهيل, ج 2, ص 230.

[383] كشف الخفاء ومزيل الإلباس,إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي أبو الفداء, تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي, ط 1, 2000م, ج 1, ص 228, قال في اللآلئ: معناه صحيح, ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب ولا يُعرَف له إسناد.

[383] مغني اللبيب, مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, لابن هشام , تحقيق مازن المبارك, محمد علي حمد الله, دار الفكر, مشق, ط 6, 1985م، ج1, ص 155.

مَنْصُوبَة وَلَا تقع صفة وَلَا اسْتِثنَاء مُتَّصِلا وَإِنَّمَا يسْتَثْنى بهَا فِي الِانْقِطَاع خَاصَّة وَقيل أنها بمعنى من أجل[384]، وذهب ابن مالك إلى مجيء بيد بمعنى غير في الاستثناء المنقطع واستدل عليه بالحديث السابق، وكان استدلاله لمجرد التمثيل على قاعدة معروفة.

المسألة السادسة: مساواة (سوى) ل (غير) في تأثرها بالعوامل.

يقول ابن مالك[385]: " وتساويها أيضا في قبول تأثير العوامل المفرَّغة رافعةً وناصبةً وخافضةً في نثر ونظم كقول النبي (ص): (دعوتُ ربّي ألا يُسَلِّط على أمّتي عدوّا من سِوى أنفسهم)[386]، وقوله: (ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشَعرة البيضاء في جلد الثور الأسود وكالشعرة السوداء في جلد الثور الأبيض)[387].

شرح المسألة: مذهب الكوفيين أن "سِوى" تكون اسمًا بمنزلة غير، لا يلزم الظرفية بدليل دخول حرف الجر عليه كقوله[388]:

ولا ينطق المكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إذا جلسوا مِنَّا ولا من سِوَائِنَا

---

[385] شرح التسهيل, ج 1, ص 233.

[386] أخرجه مسلم, كتاب الفتن, رقم (2889).

[387] أخرجه مسلم, كتاب الإيمان, رقم(378).

[388] هذا البيت استشهد به الأشموني رقم (454), وابن عقيل رقم (171), والبيت للمرار بن سلام العجلي.

وقوله[389]:

تَجَانَفُ عن جوِّ اليمامة ناقتي ... وما قَصَدَتْ من أهلها لِسِوَائِكَا

وأما البصريون فذهبوا إلى أنها لا تكون إلّا ظرفاً و قالوا: إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفًا، نحو قولهم "مرت بالذي سواك" فوقوعها هنا صلة يدل على ظرفيتها بخلاف غير، وما استدل به الكوفيون من ضرورات الشعر وشاذ الرواية وغريبه[390]، وزعم سيبويه وشيخه الخليل أنها بجميع لغاتها لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في ضرورة الشعر[391].

وأمّا ابن مالك فذهب إلى أنّ سوى اسم لا ظرف فقال[392]: " والأصح عدم ظرفيته ولزومه النصب"، فيظهر من كلامه أنه ليس بظرف فضلاً عن أن يلزم النصب على الظرفية، وذلك لأنها بمعنى غير، وتساويها في قبول تأثير العوامل ا المفرَّغة رافعةً وناصبةً وخافضةً في نثر ونظم، واستشهد

---

[389] هذا البيت من شواهد سيبويه "1/ 13" وقد نسبه إلى الأعشى.

[390] ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة, لعبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي, تحقيق طارق الجنابي, مكتبة النهضة العربية, بيروت, ط 1, 1987م, ص 40.

[391] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين, لأبي البركات الأنباري, المكتبة العصرية, ط1, 2003م, ج 1, ص 239.

[391] شرح التسهيل, ج 1, ص 230.

علـى ذلـك بالحـديثين السـابقين، وبـذلك يكـون ابـن مالـك قـد خـالف جمهـور النحاة في أن سوى اسم بمعنى غير ونفى الظرفية عنها.

الخاتمة

وأخيراً وبعد هذه الجولة في رحاب الاستشهاد بالحديث النبوي عند عالم جليل كان إماماً في القراءات وعللها، وبحراً لا يُجارى في النحو والصرف واللغة وأشعار العرب، وأمّا الاطلاع على الحديث فكان فيه غاية.

فهذه أهم أهم النتائج التي خلصت إليها من خلال هذه الدراسة:

أولاً: أن الاحتجاج بالحديث بقي ضئيلاً حتى القرن السادس، إلّا أنّ نحاة الأندلس كانوا أول من احتج بالحديث على كثرة، وكان ابن مالك أكثرهم حماسة في الاستشهاد بالحديث النبوي.

ثانياً: تفرّع النحاة في مواقفهم من الاستشهاد بالحديث النبوي إلى ثلاث اتجاهات:

1 ـ الاستشها بالحديث مطلقاً، ويمثله ابن خروف والسهيلي وابن مالك.

2 ـ منع الاستشهاد، ويمثله ابن الضائع، وأبو حيّان.

3 ـ التوسط بين الاتجاهين، ويمثله الشاطبي والسيوطي.

ثالثـــاً: إنّ مـــا أورده المـــانعون مـــن الاحتجـــاج بالحـــديث مـــن الشـــبهات الـــتي تمنـــع الاحتجـــاج بـــه: كالروايـــة بـــالمعنى، واللحـــن، وروايـــة الأعـــاجم، وغيرهـــا، حجج واهية تبطلها الأدلة.

رابعـــاً: إن الاحتجـــاج بالأحاديـــث النبويـــة في إثبـــات القواعـــد النحويـــة جـــائز بالضـــوابط الـــتي ذكرهـــا العلمـــاء، وكـــان تصـــنيف الأســـتاذ محمـــد خضـــر الحسين خير تصنيف بتقسيمه الأحاديث إلى:

1ـــ أحاديـــث لا ينبغـــي الاخـــتلاف في الاحتجـــاج بهـــا، كالأحاديـــث الـــتي دلّـــت على كمال فصاحته عليه السلام، وأحاديث التّعبد والأدعية ولأذكار.

2ـــ أحاديـــث لا ينبغـــي الاخـــتلاف في عـــدم الاحتجـــاج بهـــا، وهـــي الـــتي لم تـــدوّن في الصدر الأول.

3ـــ أحاديث تختلف الأنظار في الاستشهاد بها.

خامســـاً: بلغـــت الأحاديـــث الـــتي درســـتها في هـــذ المبحـــث نحـــو خمســـة وخمسين حديثاً وتنوعت بين:

أحاديـــث احـــتج بهـــا في اثبـــات القواعـــد النحويـــة، وبلغـــت اثنـــا عشـــر حديثاً.

أحاديث جاءت لتقوية بعض الاستعمالات الضعيفة، وبلغت أربع أحاديث.

أحاديث جاءت لترجيح مذهب من المذاهب النحوية، وبلغت ثلاث أحاديث.

أحاديث جاءت للتمثيل على قاعدة معروفة سابقاً، وبلغت ستّاً وثلاثين حديثاً.

وأخيراً أسأل الله أن أكون قد وفقت في بحثي هذا، وأن يغفر لي ما وقعت فيه من الزلل والخطأ.

المصادر

. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1987م.

· أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الأنصاري، القاهرة، ط1.

· الاصباح في شرح الاقتراح، محمود فجال، دار القلم، 1409هـ.

· الإغراب في جدل الإعراب، لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

· الخصائص، لابن جني. تحقيق الأستاذ محمد علي النجار.

. السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، 1988م.

· العمدة في محاسن الشعروآدابه ونقده، لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد قرقزان، بيروت، دار المعرفة.

. ألفية ابن مالك، مؤسسة الكتب الثقافية، ط3، 2005م.

· المقرب، لابن عصفور، تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان.

. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

.اشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، تحقبق عبدالمجيد دياب، شركالطباعة العربية السعودية، الرياض.

. أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2007م.

. الاستشهاد في النحو العربي، عثمان فكي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية دار العلوم في 1969م.

. الأصول في النحو، لابن السرّاج، تحقيق عبد الحسن الفتلي، دار الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.

. الأصول، تمام حسين، دار الثقافة، الدار البيضاء، مغرب، 1411هـ.

. الأعلام للزركلي، بيروت، ط3، 1389هـ، 1969م.

. الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، تحقيق عبدالحكيم عطية، دار البيروني، ط2، 2006م.

. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية،الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م.

. البداية والنهايةلابن كثير، تحقيق أحمد أبو ملحم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.

. البلغة في تاريخ أئمة اللغة للأبادي، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1972م.

. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق فخرالدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ، بيروت. لبنان، ط1، 1992م.

. الحدود في النحو، للرماني، تحقبق مصطفى جواد ويوسف يعقوب، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد، 1969م.

. الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط2، 1997م.

. الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، محمد ضاري حمادي، الدار العربية للموسوعات.

. الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط2، 1952م.

. الدرر الكامنة في أعلام المئة الثامنة، مكتبة الموسوعة الشعرية، اصدار المجمع الثقافي، 1997م.

. الدليل الشافي على المنهل الصافي،تحقيق فهيم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت.ط)

. السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، 2001م.

. العبر في خبر من غبر للذهبي، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م،ط1، ج4.

. الفكر النحوي لابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، أحمد عبدالسلام الرواشدة، جامعة مؤوته، 2007.

. القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1952م.

. القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، لابن طولون، تحقيق محمد أحمد دهمان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2.

. القياس في النحو، سعيد حاسم، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 1997م.

. الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، 1992م.

. المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، مكرم عبدالعال سالم.

. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد جادالله، محمد أبو الفضل، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية.

. المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة

. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مطابع الأوفست، شركة الاعلانات الشرقية، ط3، 1985م.

. المفصل، للزمخشري، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي اسحاق الشاطبي، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م.

. المقرب، لابن عصفور، تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان.

. النحو وكتب التفسير، ابراهيم عبدالله رفيدة، دار الكتب الوطنية، بنغازي. 1990م، ط3.

. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1987م.

. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة عيسى البابي، مصر، 1384هـ.

. التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

. تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، نقله عبدالحليم النجار، رمضان عبدالتواب، دار المعارف، 1977م.

. تأليف مختلف الحديث، لابن قتيبة الدينوري، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق، ط2، 1999م.

. تتمة المختصر في أخبار البشر، لابن الوردي، تحقيق أحمد رفعت البدراوي، ط1، دار المعرفة، بيروت، 1970م.

. تحرير الرواية في تقرير الكفاية، لأبي الطيب الفاسي، تحقيق علي حسين البواب، دار العلوم، الرياض، 1983م.

. تحفة الأديب في نهاة مغني اللبيب، تحقبق حسن الملخ وسهى نيحة، عالم الكتب الحديث، إربد، 2005م.

. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1976م.

. تفسير الكتاب العزيزوإعرابه، للأشبيلي، تحقيق علي بن سلطان الحكمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1410هـ.

. تمهيد القواعد بتسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة.ط1، 2007م.

. توضيح المقاصد، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ط1، 2008م.

. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ط :الثامنة والعشرون، 1993.

. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط4، 1997م.

. خصائص مذهب الأندلس النحوي، عبدالقادر رحيم الهيتي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1993م.

. دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، منشورات المكتب الاسلامي، دمشق، ط2، 1960م.

. ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1966م.

. روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الخوانساري، طبعة مصورة، ايران، 1367هـ.

. سنن الدارمي، تحقيق نبيل هاشم الغمري، دار البشائر، بيروت، الطبعة: الأولى، 1434هـ – 2013م.

. سنن النسائي الكبرى،أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، 1411هـ

. سنن ابن ماجه، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، محمَّد كامل قره بللي، عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ – 2009 م.

. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1991م.

. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ – 2000 م.

. شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م.

. شرح التسهيل. لابن مالك، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009م.

. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحي بشير معري، الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود.

. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث.

. شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش الموصلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفورالإشبيلي، تحقيق صاحب أبو جناح.

. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2004م.

. شرح شذور الذهب، لمحمد عبدالمنعم الجوجري، تحقيق نواف الحارثي، المدينة المنورة، ط1، 2004م.

. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت.

. شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبدالكريم، المطبعة المصرية، الكويت، ط1، 1977م.

. شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1413هـ.

. صحيح البخاري، للامام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري طبعة بالاوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول، دار الفكر، 1401هـ،1981م.

. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

. طبقات الشافعية للأسنوي،تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية بيروت، 2001م.

. طبقات الشافعية، لعمالدين بن كثير، تحقيق عبدالحفيظ منصور، دار المدار الإسلامي، ط1، 2004م.

. طبقات الشافعية، للسبكي، تحقيق محمود الطناحي، وعبدالفتاح الحلو، مطبعة عيسى بابي الحلبي، القاهرة.

. طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة، تحقيق محسن غياض، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2008م.

. عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، محمد عبدالله عنان، القاهرة، 1384هـ.

. عقود الزبرجد، للسيوطي، تحقيق سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1997م.

. علوم الحديث ومصطلحه، صبحي ابراهيم الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م.

. علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح، دار العلم للملايين،1984م.

. غاية النهاية في طبقات القراء،لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980م.

· فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالمجيد، مطبعةالسعادة، القاهرة، 1951م.

. فوات الوفيات، للكتبي، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د، ت، ط).

· في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الاسلامي، بيروت، 1987م.

. في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1964م.

· في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنارة، الأردن، ط3، 1985م.

. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لابن الطيب الفاسي، تحقيق محمود يوسف الفجال، ط2، 2002م.

. كشف الخفاء ومزيل الإلباس،إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي أبو الفداء، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، ط1، 2000م.

. لسان العرب، لابن منظور، اعداد يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، د.ت.

. لمع الأدلة، لابن الأنباري، تحقيق عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1963م.

. ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي اسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة، 1971م.

. مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المطبعة المحمدية، 1955م.

. مراحل تطور الدرس النحوي، عبدالله الخثران، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993م.

. مسند الامام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م.

. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر بيروت للطباعة، 1975م.

. معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، 1979م.

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام ، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله.

. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق عائشة عبدالرحمن مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1385هـ.

. مقدمة تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية المتحدة، دار الكاتب العربي، 1976م.

. معاني القرآن، للفراء، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1972م.

. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة، العراق، 1981م.

. نفح الطيب من غصن أندلس الرطيب، تحقبق احسان عباس، دار صادر بيروت، 1968م.

. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق إبراهيم الأبياري، الشركة العربية للطباعة والنشر، (د، ت، ط).

. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.

. الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق أحمد الأراؤوط، تركي الفيصل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000م.

EKLER

Ek 1. Orijinallik Raporu

SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ

YÜKSEK LİSANS TEZ ÇALIŞMASI ORJİNALLİK RAPORU

ÖĞRENCİ BİLGİLERİ	
Adı-Soyadı	Eassa ABRAHEM
Öğrenci Numarası	142212112
Enstitü Anabilim Dalı	Temel İslam Bilimleri
Programı	Yüksek Lisans
Danışmanının Unvanı, Adı-Soyadı	Yrd. Doç. Dr. Muzaffer ÖZLİ
Tez Başlığı (Türkçe)	El-İstişhâd Bi'l-Hadîsi'n-Nebevî 'Inde İbn Mâlik Fî Kitâbihi Şerhı't-Teshîl İlâ Nihayeti Bâbi'l-İstisnâ

SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ MÜDÜRLÜĞÜ'NE

Yukarıda başlığı belirtilen tez çalışmamın a) Kapak sayfası, b) Giriş, c) Ana bölümler ve d) Sonuç kısımlarından oluşan topl 147... sayfalık kısmına ilişkin, 15../12../2016 tarihinde şahsım/tez danışmanım tarafından Turnitin adlı intihal tes programından aşağıda belirtilen filtrelemeler uygulanarak alınmış olan orijinallik raporuna göre, tezimin benzerlik oranı % : 'tür.

Uygulanan filtrelemeler:

1- Kabul/Onay ve Bildirim sayfaları hariç,
2- Kaynakça hariç
3- Alıntılar hariç/dâhil
4- 5 kelimeden daha az örtüşme içeren metin kısımları hariç

Yukarıda bilgileri verilen öğrencinin yüksek lisans tezi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yönetim Kurulu tarafından belirlenen azs benzerlik oranlarını aşmadığını ve tez çalışmamın herhangi bir intihal içermediğini; aksinin tespit edileceği muhtemel durun doğabilecek her türlü hukuki sorumluluğu kabul ettiğimi ve yukarıda vermiş olduğum bilgilerin doğru olduğunu beyan ederi Gereğini saygılarımla arz ederim.

Yrd. Doç. Dr. Muzaffer ÖZLİ
Danışmanın Adı-Soyadı
(İmzası)

Prof. Dr. Ekrem DAR
Anabilim Dalı Başkanı
(imzası)

F.Ü.LİSANSÜSTÜ EĞİTİM ÖĞRETİM YÖNETMELİĞİ

Madde 41- Lisansüstü tezleri ile birlikte teslim edilmesi gereken belgeler şunlardır:

a) Lisansüstü tezler, savunma öncesinde **intihal program raporu** ve ilgili makale şartını sağladığına dair belgeleri ile birlikte enstitüye teslim edilir.
b) İntihal raporu ile ilgili olarak etik kurallar dâhilindeki benzerlik oranları ilgili Enstitü Yönetim Kurulu tarafından belirlenir. (Enstitü Yönetim Kurulu tarafından tezin, intihal kapsamı dışında değerlendirilmesi için TURNITIN'den alınan raporda "benzerlik oranı"nın, "alıntılar hariç" en fazla **%10**, "alıntılar dâhil" **% 30**'u geçmemesi şeklinde kabul edilmiştir).

السيرة الذاتية

عيسى محمد إبراهيم، مواليد 1974م، درست الابتدائية والثانوية في مدارس محافظة الحسكة، ومتخرج في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب في جامعة دمشق سنة 2001 ـ 2002م.

أعمل مدرّساً للغة العربية في كلية الإلهيات في جامعة الفرات التركية.